أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

إعداد: د. هبة عبد المنعم

رقم
187
2022

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

دراسة

"تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية"

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

إعداد: د. هبة عبد المنعم

صندوق النقد العربي
2022

تـقديـم

أرســى مجلس محافظي المصــارف المركزية ومؤســسـات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضــوعات والقضــايا التي تناقشــها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنيـة لهـذا المجلس، عـدداً من التقـارير والأوراق في مختلف الجوانـب النقدية والمصـرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصــيات التي يصــدرها المجلس. وفي ضــوء ما تضــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصـارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصـة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصـندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضــمن الأوراق التي يقدمها الســادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضـايا النقدية والمصـرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشــر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضــايا. فالهدف الرئيســي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

قائمة المحتويات

أولاً: تقديم.....5

ثانياً: تطور الإطار الرقابي لتطبيق مقررات بازل.....7

متطلبات بازل 1.....8

متطلبات بازل 2.....9

متطلبات بازل 2.5.....13

متطلبات بازل 3.....13

ثالثاً: الوضع الراهن لتطبيق مقررات بازل في الدول العربية 15

تطبيق متطلبات بازل 2 و2.5 17

تطبيق متطلبات بازل 3 21

(1) إطار رأس المال 21

(2) متطلب رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر المؤسسات ذات الأهمية النظامية 33

(3) متطلب رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية.....44

(4) إطار السيولة.....52

(5) إطار الرفع المالي 64

رابعاً: الخلاصة والتوصيات.....66

خامساً: الملاحق 71

سادساً: المراجع 80

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1): رأس المال التنظيمي مقارنة بالحد الأدنى الفعلي لنسبة كفاية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر	28
شكل رقم (2): تطور نسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك المتوافقة مع الشريعة في عدد من الدول العربية، (2015 و 2019)	32
شكل رقم (3) :عدد البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية في الدول العربية (2019)	38
شكل رقم (4): متطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية	47
شكل رقم (5): إطار متطلبات السيولة في سياق بازل 3	56
شكل رقم (6): نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر في الدول العربية	60

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1): أطر تطبيق متطلبات بازل 3	15
جدول رقم (2) : الوضع الراهن لتطبيق متطلبات بازل في الدول العربية (2020)	17
جدول رقم (3): تطبيق الدعامة الأولى لبازل 3: الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال متضمناً الدعامة التحوطية في الدول العربية	25
جدول رقم (4): طرق احتساب المخاطر الأكثر اتباعاً من قبل البنوك المتوافقة مع الشريعة	33
جدول رقم (5) : تطبيق متطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية.	36
جدول رقم (6): المتطلبات الرقابية النوعية لمتطلب رأس المال لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية	40
جدول رقم (7): تطبيق متطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية	49
جدول رقم (8): تدرج تنفيذ نسبة تغطية السيولة في الدول العربية	57
جدول رقم (9): تدرج نسبة صافي التمويل المستقر في الدول العربية	57
جدول رقم (10): تطبيق إطار السيولة في الدول العربية	58
جدول رقم (11): تطبيق إطار الرفع المالي في الدول العربية	64

قائمة الأطر

الإطار	رقم الصفحة
إطار رقم (1): بعض التحديات التي واجهت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يتعلق بقياس المخاطر في إطار رأس المال.	29
إطار رقم (2) : بعض التحديات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة في تطبيق في إطار رأس المال بحسب متطلبات بازل 3	31
إطار رقم (3) : بعض التحديات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة في تطبيق في إطار متطلبات السيولة وفق بازل 3	63

قائمة الملاحق

الملاحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1): تفعيل الإطار الزمني لتطبيق متطلبات بازل 3 في الدول العربية	70
ملحق رقم (2): أبرز التحديات على صعيد تطبيق بازل 3 وجهود البنوك المركزية للتغلب عليها	72

أولاً: تقديم

ركزت إصلاحات الرقابة المصرفية في الدول العربية على مدار العقود الماضية على تطبيق مقررات لجنة بازل الدولية من واقع حرص البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على ضمان السلامة المصرفية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة. كما هو معروف تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية، اللجنة المعنية على مستوى العالم بوضع القواعد الدولية لرسملة المصارف وإدارة مخاطرها بدءً من اتفاقية بازل 1 التي صدرت عام 1988، مروراً باتفاقية بازل 2 التي صدرت عام 1999، والتعديلات والإضافات التي أجريت عليها لاحقاً فيما يعرف باتفاقية بازل 2.5، وصولاً إلى اتفاقية بازل 3 التي صدرت كاستجابة للمخاطر المالية التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية.

في هذا السياق، تعد إصلاحات بازل 3 استكمالاً للجهود التي بذلتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، وهي مبنية على وثائق بازل 1 وبازل 2، وتضم مجموعة من المتطلبات الرقابية تستهدف اللجنة من ورائها تحقيق جملة من الأهداف من بينها تقوية القواعد الرأسمالية، وتحسين طرق قياس وإدارة المخاطر، وضمان الحوكمة، وتعزيز مستويات الشفافية في القطاع المصرفي، وتحقيق الاستقرار المالي وتقوية النظام المصرفي العالمي، وتعزيز المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات مصرفية مختلفة، ودعم قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغوط الاقتصادية والمالية. علاوة على تقليل خطر انتقال الأزمات من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وضمان وجود قدر كاف من السيولة لدى القطاع المصرفي في الأجلين القصير والمتوسط. بحلول عام 2019، دخلت العديد من الإصلاحات المُقررة في إطار بازل III حيز التنفيذ، فيما امتد أجل تنفيذ

بعض الإصلاحات الأخرى قبل انتشار جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى الفترة (2022-2027) كأجل محدد لتنفيذ هذه الإصلاحات.

في ضوء المخاطر الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19، قامت البنوك المركزية حول العالم بتبني العديد من التدابير للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انتشار الجائحة وحفز مستويات الطلب الكلي ومن بينها تأجيل تحصيل البنوك لاستحقاقات ديون الأفراد والشركات لمدة لا تقل عن ستة أشهر في العديد من الدول، علاوة على تعزيز منظومة ضمانات القروض لتمكين البنوك من الاستمرار في منح الائتمان، وغيرها من التدابير التحفيزية الأخرى على صعيد السياستين المالية والنقدية لدعم التعافي الاقتصادي.

أدت تلك التدابير إضافة إلى المخاطر الناتجة عن ركود الأنشطة في القطاع الحقيقي إلى تنامي حجم الضغوطات التي تواجه القطاع المالي وهو ما دعا لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر مارس من عام 2020 إلى تأجيل المدى الزمني المُقرر لدخول عدد من إصلاحات بازل 3 حيز التنفيذ إلى الفترة (2023-2028)[1][2]، ذلك بما يُعزز من قدرة البنوك على توفير الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي، ويضمن في الوقت ذاته احتواء المخاطر الناتجة عن تلك التدابير على الاستقرار المالي لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الإطار المحاسبي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وإطار رأس المال.

[1] BCBS, (2020). "Governors and Heads of Supervision announce deferral of Basel III implementation to increase operational capacity of banks and supervisors to respond to Covid-19", March. Available at: https://www.bis.org/press/p200327.htm.

[2] فيما تم مد الأجل المُقرر للعمل بإطار الحد الأدنى للأصول المرجحة بأوزان المخاطر أو ما يعرف بالـ Output floor عام واحد حتى عام 2028.

بذلت العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال السنوات السابقة جهود ملموسة لتطبيق مقررات بازل لاسيما بازل 3، حيث قطعت الدول العربية شوطاً على صعيد تطبيق المتطلبات التنظيمية لرأس المال والسيولة، وانتهى بعضها من إصدار الأطر الرقابية النهائية الخاصة بهذه الإصلاحات بالتشاور مع القطاع المصرفي، فيما يعمل البعض الآخر على إصدار البعض من هذه الأطر في المرحلة الحالية.

في هذا السياق، تستهدف الدراسة الوقوف على الوضع الراهن لتطبيق إصلاحات بازل في الدول العربية وطبيعة التحديات التي واجهت البنوك المركزية العربية في هذا الإطار، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات وتطبيق المعايير الدولية الكفيلة بتعزيز متانة القطاعات المصرفية العربية. تستند الدراسة إلى نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض وتم استيفائه من قبل المختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في إحدى عشرة دولة عربية[3]. كما تستفيد الدراسة من الدراسات السابقة الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية بخصوص تطبيق معايير بازل المختلفة في الدول العربية.

ثانياً: تطور الإطار الرقابي لتطبيق مقررات بازل

يعرض الجزء التالي من الدراسة تطور تطبيق الإطار الرقابي لبازل سواءً فيما يتعلق ببازل 1 أو بازل 2 أو ما لحقها من تعديلات في إطار ما يعرف ببازل 2.5، أو فيما يخص حزمة إصلاحات بازل 3 التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

[3] وذلك بما يشمل كل من: الأردن، والسعودية، والعراق، عُمان، وفلسطين، والكويت، وموريتانيا، والسودان، وسورية، ومصر، والمغرب.

متطلبات بازل 1

في إطار الجهود العالمية التي بُذلت خلال عقد الثمانينيات لوضع أطر رقابية لضمان سلامة المصارف، وتقوية رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر التي تواجهها تم في عام 1988 إقرار الإطار الرقابي لمقررات بازل 1 الذي يُلزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة لرأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر لا تقل عن 8 في المائة[4]. رغم إيجابيات متطلبات بازل 1 التي وحدت معايير الرقابة المصرفية على مستوى العالم، إلا انها واجهت بعض الانتقادات تمثل أهمها في تركيزها على المخاطر الائتمانية وإغفال كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق[5]، إضافة إلى عدم الفصل ما بين مستوى المخاطر المرتبط بالعميل والدولة التي ينتمي إليها، علاوة على منح مقررات بازل 1 للدول العشر الكبرى وزناً تفضيلياً للمخاطر مقارنة بباقي الدول الأخرى، إلى جانب اعتمادها على أسلوب واحد لقياس المخاطر ممثلاً في الأسلوب النمطي أو المعياري (Standardized approach) الذي يعتمد على تصنيفات مؤسسات التقييم الائتماني.

---

[4] تساوى مجموع [رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة+ الأرباح المحتجزة)+ رأس المساند التكميلي أو المساند (الاحتياطيات غير المعلنة بموافقة السلطات الرقابية+ احتياطيات إعادة تقييم الأصول، ويخصم منها ما نسبته 55 في المائة لتجنب التقلبات في قيمتها؛ مخصصات المخاطر، بما لا يتجاوز 1.25 في المائة من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة+ القروض المساندة وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات والاقتراض التساهمي بشرط ألا تتجاوز قيمته 50 في المائة من رأس المال] / الأصول المرجحة بالمخاطر (إجمالي الأصول المتضمنة في الميزانية مرجحة بأوزان تعبر عن مستويات مخاطرها حيث تأخذ الأصول من دول مجموعة العشر الكبرى إضافة إلى سويسرا والسعودية وزناً يساوي صفر وباقي الأصول من الدول الأخرى اوزاناً للمخاطر تختلف من دولة إلى أخرى، أما فيما يتعلق بالأصول خارج الميزانية فيتم تحويلها إلى أصول داخل الميزانية بعد ضربها في معاملات تحويل محددة ثم ترجيحها بالأوزان المرجحة بالمخاطر بحسب دولة الإصدار).
للمزيد في هذا الإطار أنظر:
مجلة الاقتصاد والمالية، (2015). "مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي"، المجلد رقم (1)، العدد رقم (1).

[5] لم يتضمن إطار بازل 1 عند صدوره في عام 1988 المخاطر السوقية، فيما تم لاحقاً في عام 1996 تضمينها في معيار كفاية رأس المال.

في ضوء ما سبق، ومع تزايد تعرض العالم خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى عدد من الأزمات المالية التي كان آخرها أزمة دول جنوب شرق آسيا، أصبح واضحاً أهمية إعادة النظر في أساليب تقييم مخاطر الأصول في ميزانية البنوك بحيث يتم الفصل ما بين مخاطر العميل والدولة التي ينتمي إليها، كما أصبح لزاماً على السلطات الإشرافية أن تأخذ بعين الاعتبار الأساليب المتقدمة التي تتبعها البنوك في قياس وإدارة المخاطر، وضرورة العمل على تقوية دور السلطات الرقابية في ضمان الحدود الدنيا لرأس المال، إضافة إلى ضمان الاتساق ما بين رؤوس الأموال ومستويات المخاطر المصرفية.

متطلبات بازل 2

بناءً على ما سبق، صدر في عام 1999 إطار متطلبات بازل 2 الذي يتكون من ثلاث دعامات تمثلت في الدعامة الأولى (إطار رأس المال)، والدعامة الثانية (عمليات المراجعة الرقابية)، والدعامة الثالثة (انضباط الأسواق). فيما يتعلق بالدعامة الأولى التي ترتبط بمستويات كفاية رأس المال تم في إطار بازل 2 الإبقاء على مستوى رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر عند مستوى 8 في المائة، وكذلك على التعريف المتبنى لكل من رأس المال الأساسي والمساند، ولكن مع توسيع نطاق المخاطر التي يتعرض لها البنك ليشمل إلى جانب المخاطر الائتمانية كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

في إطار بازل 2 يتم التمييز في أوزان المخاطر التي أصبحت ترتبط بالعميل وتمنح وفق أوزان مخاطر كل فئة من فئات الأصول ذلك وفقاً لنوعين من أساليب قياس مخاطر الائتمان تتمثل في[6]:

[6] BCBS, (2001). "The Internal Ratings-Based Approach".

(1) الأسلوب النمطي أو المعياري [Standardized Approach (SA)]: من خلاله تعتمد البنوك تصنيفات محددة للمخاطر بحسب التقييمات الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني وفق ست فئات أساسية للمخاطر (0 في المائة، 20 في المائة، 50 في المائة، و75 في المائة، و100 في المائة، و150 في المائة).

(2) الأسلوب الداخلي لتقييم المخاطر [Internal Rating Based-Approach [IRBA]): هذا الأسلوب تم تقديمه لأول مرة في إطار التطور المستمر لقدرة البنوك على استخدام أساليب داخلية متطورة لتقييم المخاطر. يتم وفق هذا الأسلوب السماح للبنوك بعد موافقة السلطات الإشرافية باستخدام أساليب التقييم الداخلية التي تسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بكل نوع من أنواع الأصول التي تتعامل بها البنوك وترجمة ذلك إلى مستويات مقابلة لمعدلات كفاية رأس المال، ذلك بحسب منهجين فرعيين متمثلين في أسلوب التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم (Foundation and Advanced Internal Rating Based Approach).

كما تضمن إطار بازل 2، تكوين رأس مال لمواجهة مخاطر السوق التي يتم احتسابها استناداً إلى أسلوبين هما[7]:

(3) الأسلوب النمطي أو المعياري [Standardized Approach (SA)]: يقوم هذا الأسلوب على احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الأصول الناتجة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والعوامل الأخرى التي تؤثر على أسعار الأصول المتضمنة في محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها البنك. من خلال هذا الأسلوب يتم تقدير مخاطر

7 مجلة الاقتصاد والمالية، (2015). "مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي".

السوق من خلال تتبع مستويات المخاطر سواءً تلك الناتجة عن الجهة المُصدرة للأصل أو العوامل التي تؤثر على قيمة الأصول المتضمنة في محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها البنك بشكل عام.

(4) الأسلوب الداخلي لتقييم المخاطر [Internal Rating Based-Approach (IRBA)]: يتم احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية باستخدام منهجية القيمة المُعرضة للمخاطر (Value at Risk) باستخدام أساليب إحصائية متقدمة لاحتساب حجم المخاطر القصوى المحتملة خلال فترة عشرة أيام بفترة ثقة 99 في المائة.

علاوة على ما سبق، تضمن إطار بازل 2 ولأول مرة تكوين رأس مال لمواجهة المخاطر التشغيلية التي تنتج عن عدم سلامة العمليات أو الأنظمة المصرفية ويتم احتسابها استناداً إلى ثلاثة أساليب وهي:

(1) أسلوب المؤشر الأساسي [Basic Indicator Approach]: من خلاله يتم احتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيلية من خلال احتساب متوسط الدخل للبنك خلال فترة ثلاث سنوات سابقة وضربه في نسبة محددة تسمى (ألفا) تساوي 15 في المائة[8]. يستثنى من ذلك إجمالي الدخل السالب المتحقق خلال أي من السنوات الثلاثة السابقة، من بسط النسبة.

(2) الأسلوب النمطي أو المعياري [Standardized Approach (SA)]: يميز هذا الأسلوب ما بين مستويات المخاطر المختلفة المرتبطة بكل نوع من أنواع العمل المصرفي الذي تقوم به البنوك، ويصنفها في ثمان خطوط أساسية للعمل المصرفي تتوزع ما بين العمليات المصرفية الخاصة بالشركات، ومبيعات التجزئة، والتسويات،

[8] BCBS, "Calculation of RWA for operational risk". Available at:

وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى. بالتالي يتم احتساب متوسط الدخل المصرفي من كل خط من خطوط الأعمال المصرفية وضربه في نسبة تسمى (بيتا) تتراوح ما بين 12 و18 في المائة. يستلزم تطبيق هذا الأسلوب توفر بيانات تفصيلية عن مستويات الدخل من الأعمال المصرفية المختلفة، كما لابد وأن يخضع تقييم المخاطر وفق هذا الأسلوب لمستويات من المراجعة الداخلية من قبل الكيانات المعنية بإدارة المخاطر في البنوك، والمراجعة الخارجية من قبل السلطات الإشرافية.

(3) أسلوب القياس المتقدم [Advanced Measurement Approach (AMA)]: يتم في هذا السياق وبعد موافقة السلطات الرقابية استخدام أساليب متقدمة لتقدير مخاطر التشغيل في إطار نظام متكامل لإدارة المخاطر اليومية.

أما الدعامة الثانية في إطار متطلبات بازل 2، فتعنى بشكل أساسي بالتقييم الداخلي لرأس المال، والمراجعة الرقابية وتهدف إلى تشجيع البنوك على تبني نظم داخلية كفؤة لإدارة المخاطر وضمان وجود رأس المال الكافي لتغطية مخاطر الأصول، وتؤكد على مسؤولية مجلس الإدارة عن ضمان ذلك، علاوة على تعزيز دور السلطات الإشرافية في الرقابة على البنوك للتأكد من التزامها بالحدود الدنيا لرأس المال، وفرض أية متطلبات أو إجراءات لازمة للاحتفاظ بهذه النسبة في حال عدم الالتزام بها. فيما تهدف الدعامة الثالثة الخاصة بانضباط الأسواق إلى تحقيق المزيد من الشفافية وتعزيز الإفصاح في الإعلان عن كافة المعلومات التي تهم المتعاملين مع البنوك من حيث نتائج الأعمال والأداء المالي وطبيعة الأصول والمخاطر المرتبطة بها.

متطلبات بازل 2.5

صدر الإطار الرقابي لتطبيق مقررات بازل 2.5 في عام 2007 على أساس مؤقت في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008) من العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بقياس المخاطر، خاصة عندما يتم نقل المخاطر من حساب الائتمان (Banking Book) إلى حساب المتاجرة (Trading Book) من خلال عمليات التوريق وإعادة التوريق (Securitization and Re-securitization). بالتالي اتجهت لجنة بازل إلى إصدار تعديلات على إطار بازل 2 فيما عُرف بإطار بازل 2.5 الذي صدر عام 2007 على أساس مؤقت وبما يشمل تعديلين جوهرين يتعلقان بكل من إطار متطلبات رأس المال، وبإدخال أنواع جديدة من المخاطر استناداً إلى تطور وتعقد أنشطة البنوك، وهو ما استتبعه تغيرات في أساليب قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق[9].

متطلبات بازل 3

تعتبر إصلاحات بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي. تعود البدايات الأولى لإصلاحات بازل 3 إلى عام 2009، عندما دعا زعماء مجموعة العشرين المؤسسات الدولية والمسؤولين في البنوك المركزية إلى العمل على وضع قواعد رقابية أكثر صرامة لدعم رؤوس الأموال المصرفية وتعزيز جودة رؤوس الأموال وبناء مصدات أو هوامش رأس مال، ووضع متطلبات كمية للسيولة على المديين القصير والمتوسط، حيث أظهرت الأزمة المالية العالمية بعض جوانب الضعف في النظام المالي العالمي من أهمها:

- الإفراط في منح الائتمان للأصول داخل وخارج الميزانية.

[9] SAMA, "Basel II.5", Available at: https://www.sama.gov.sa/en-US/Laws/Documents/Basel%202%205%20Ref%20BCS%2025478%20,.pdf.

- عدم كفاية رؤوس أموال المصارف وتدهور مستوى جودة القواعد الرأسمالية.
- عدم قدرة المصارف على مواجهة الأزمات التي تتعرض إليها بدون حزم إنقاذ مُكلفة تدفعها الحكومات ويمولها دافعو الضرائب (Bailing Out).
- تزايد المخاطر الناتجة عن عدم كفاية مستويات السيولة المصرفية.
- تنامي حجم البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً [Global Systemic important banks (GISBs)] وتعقد وارتباط أنشطتها المالية.
- عدم وجود سياسات رقابية معاكسة للدورة الاقتصادية.
- عدم وجود أدوات تقييم كافية للمخاطر النظامية على المستوى الكلي للنظام المصرفي أو المالي بسبب اهتمام المصارف المركزية بالرقابة الجزئية على المخاطر دون الأخذ في الاعتبار للمخاطر التي تواجه النظام المصرفي ككل.

بناءً عليه، طورت لجنة بازل للرقابة المصرفية ما يُعرف بإصلاحات بازل 3 التي تهدف إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها فيما يتعلق بأداء المؤسسات المالية، وتمكين المصارف من مواجهة أية ظروف مالية أو اقتصادية ضاغطة بدون حزم إنقاذ حكومية ومن ثم الحيلولة دون انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي. لذا، أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي اجتمعت في مدينة بازل في سويسرا بنهاية عام 2010 اتفاق رؤساء بنوك مركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصادات الرئيسة في العالم، على سن قواعد أكثر صرامة لضمان السلامة المصرفية في صورة اتفاقية بازل 3 التي استهدفت بشكل عام:

- تعزيز نوعية رؤوس أموال المصارف.

- تعزيز مستويات السيولة المصرفية.
- الحد من تراكم المخاطر النظامية.
- تقليل خطر انتقال الأزمات من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

جدول رقم (1)
أطر تطبيق متطلبات بازل 3

إطار رأس المال	• تعزيز مستوى جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية وزيادة مستويات قدرتها على امتصاص الخسائر والصدمات المالية غير المحتملة.
تكوين دعائم صد رأسمالية بحيث يتم بنائها من رأس المال عالي الجودة (CET1) Capital) (Buffers	• دعم رأس مال البنوك: هامش رأس المال التحفظي (الدعامة التحوطية لرأس المال) (Conservation Buffer Capital). • احتواء المخاطر الناتجة عن البنوك ذات الأهمية النظامية: متطلب رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية والمحلية (G-SIBs and D-SIBs Capital Buffer). • احتواء المخاطر الناتجة عن التزامن ما بين دورات الأعمال ودورات منح الائتمان: هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer CCyB).
إطار السيولة	• ضمان وجود مستويات كافية من السيولة لدى الجهاز المصرفي في الأجلين القصير والمتوسط من خلال احتفاظ البنوك بمخزون ملائم من الأصول السائلة عالية الجودة في الأجل القصير، ومصادر مستقرة للتمويل في الأجل المتوسط.
إطار الرفع المالي	• احتواء المخاطر الناتجة عن زيادة نسبة الرفع المالي (Containing leverage) من خلال نسبة الرفع المالي (leverage Ratio).

ثالثاً: الوضع الراهن لتطبيق مقررات بازل في الدول العربية

يهتم هذا الجزء من الدراسة بالوقوف على الوضع الراهن لتطبيق الإطار الرقابي لمتطلبات بازل في الدول العربية التي تم صدروها حتى الآن، حيث يتم تطبيق جميع متطلبات بازل 3 في كل من **الأردن والسعودية والكويت**. فيما يتم في **عُمان والعراق ومصر** تطبيق مقررات بازل 3،

إضافة إلى تطبيق مقررات بازل 2 في بعض الجوانب مثل احتساب تغطية مخاطر الأطراف المقابلة (**عُمان**)، والدعامة الثانية المتعلقة بالتقييم الداخلي لرأس المال والمراجعة الرقابية (**العراق**). في **المغرب**، يتم تطبيق جميع مقررات بازل 2، وبعض مقررات بازل 2.5. فيما يخص مقررات بازل 3، فقد تم تطبيقها منذ سنة 2013، حيث تم اعتماد متطلبات بازل 3 المتعلقة برأس المال ونسبة تغطية السيولة قصيرة الأمد. وفي سنة 2016، تم إصدار المتطلبات الخاصة بهامش التقلبات الدورية. في بداية سنة 2021، تم إدخال المتطلبات المتعلقة بمعدل المساندة وتسنيد الأصول ومعدل الرافعة المالية. ويجري حاليا العمل على إعداد المتطلبات المتعلقة بنسبة التمويل المستقر.

يُشار في هذا الصدد إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية تشجع مبدأ التناسبية (Proportionality) في تطبيق متطلبات بازل 3 بالنسبة للبنوك المركزية من غير الأعضاء في لجنة بازل، بما يعني تشجيع المصارف خارج اللجنة على تطبيق متطلبات بازل 3 بشكل طوعي وبما يتلاءم مع خصوصية الأوضاع المصرفية والنظم الاقتصادية والتي تتباين من دولة لأخرى.

بالتالي فمن المرحب به والمحبذ الالتزام بهذه المتطلبات طالما كان ذلك ممكنا، بيد ذلك فإنه من المتوقع كذلك أن تتباين مستويات الالتزام بهذه المتطلبات بحسب خصوصية كل دولة. بناءً عليه، نجد أن دولة عربية مثل **السعودية** وهي عضو في مجموعة العشرين ولجنة بازل الدولية تلتزم بشكل كامل بإطار متطلبات بازل 3، بل ولديها واحدة من أعلى مستويات كفاية رأس المال على مستوى الدول أعضاء اللجنة، فيما تلتزم دول عربية أخرى من غير الأعضاء في لجنة بازل مثل **الأردن وفلسطين والكويت** طواعية بتطبيق الإطار الكامل لبازل 3 رغم كونها من غير الدول الأعضاء في لجنة بازل من دواعي حرص البنوك المركزية في هذه الدول على التوافق الكامل مع أفضل الممارسات الدولية للرقابة المصرفية. في

المقابل تتبنى باقي الدول العربية مبدأ التناسبية في تطبيق هذه المتطلبات بحسب ما يتوافق مع نظمها المصرفية والاقتصادية.

جدول رقم (2)
الوضع الراهن لتطبيق متطلبات بازل في الدول العربية (2020)

	بازل 2	بازل 2.5	بازل 3
الأردن			✓
السعودية			✓
السودان	✓		
سورية	✓		
عُمان[1]	✓		✓
العراق[1]	✓		✓
عُمان[1]	✓		✓
فلسطين[1]	✓		✓
الكويت			✓
مصر	✓		✓
المغرب[1]	✓	✓	✓
موريتانيا			✓

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

بناءً على ما سبق، يتناول الجزء التالي بالمزيد من التفصيل موقف تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية على اختلاف المراحل التي بلغتها كل من هذه الدول.

تطبيق متطلبات بازل 2 و2.5

في **السودان** يتم تطبيق الإطار الرقابي للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2، ويتم اعتماد المنهج المعياري فيما يتعلق بتقدير مخاطر الائتمان ومنهج المؤشر الأساسي في تقدير المخاطر التشغيلية وذلك وفقاً للإطار الرقابي الصادر عن البنك المركزي في عام 2009. كما قام البنك المركزي في عام 2016 بإصدار الإطار الرقابي للدعامة

الثانية الخاصة بالتقييم الداخلي لرأس المال والمراجعة الرقابية، وفي عام 2014 تم إصدار الرقابي للدعامة الثالثة الخاصة بانضباط السوق.

في إطار الدعامة الأولى لبازل 2 انتهى بنك **المغرب** خلال الفترة (2006-2010) من وضع الإطار الرقابي النهائي لمناهج قياس المخاطر المختلفة، وبدء العمل بهذه الأطر الرقابية. كما بدء في عام 2007 العمل بالإطار الرقابي النهائي للدعامة الثانية والثالثة. من أجل تطبيق مقررات بازل 2، اعتمد بنك المغرب نهجاً يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وسياق النظام المصرفي المغربي. في هذا الإطار، تبنى البنك المركزي منهجاً هيكلياً وحافزاً بهدف اعتماد أفضل الممارسات تدريجياً فيما يتعلق بقياس المخاطر وإدارتها، مع تفضيل إطار للتشاور المستمر مع القطاع المصرفي.

على سبيل المثال، قام بنك المغرب بإرسال استبيان للبنوك لتقييم مستوى تطور مناهج التقييم المتقدم للمخاطر. مكن هذا الاستبيان من تحديد القيود التي كانت البنوك تواجهها وإجراء التصحيحات اللازمة. كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار مشروع تطبيق بازل 2، أنشأت إدارة الرقابة المصرفية وحدة مُخصصة لهذا المشروع من أجل إعداد الأطر التنظيمية، وإجراء دراسات الأُثر الكمي، ودعم ومساعدة البنوك في هذا السياق. استفادت الموارد البشرية لهذه الوحدة من دعم المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي ومن البرامج التدريبية المتخصصة في هذا المجال.

في **العراق**، انتهى البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2019، من إعداد مسودة إطار رقابي للدعامة الثانية وفق متطلبات بازل 2 وجاري العمل على صياغة النسخة النهائية بالتعاون مع خبراء مركز (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي. وفي **عُمان**، انتهى البنك المركزي في عام 2006 من وضع الأطر الرقابية النهائية لتطبيق الدعامات الثلاث لبازل 2 وبدء العمل بها.

وفي **سورية**، تم في عام 2009 صدور الإطار الرقابي النهائي للمنهج النمطي أو المعياري لقياس المخاطر، كما تم في نفس العام تطبيق الإطار الرقابي للدعامة الثالثة. يُشار إلى تأخر سورية في الانتقال إلى بازل 3 جاء نتيجة للأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد، فيما يعمل البنك المركزي حالياً على تعديل كافة القرارات ذات الصلة بما يتوافق مع مقررات بازل 3.

يحاول مصرف سورية المركزي جاهداً الالتزام بمتطلبات بازل 3 من خلال إعداد التشريعات اللازمة بهذا الخصوص ومساعدة المصارف العاملة على توفير بنية تحتية للانتقال من المنهج المعياري إلى منهج التقييم الداخلي وفق الإمكانات المتاحة التي تعتبر محدودة نتيجة الأوضاع الداخلية، إضافة إلى انه تم البدء بتوجيه المصارف بضرورة البدء بمنهج التقييم الداخلي من خلال تعليمات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

في **مصر**، تم في عام 2012 اعتماد الإطار الرقابي النهائي للمنهج المعياري لتقييم المخاطر وفق متطلبات بازل 2. واجه البنك المركزي في هذا الصدد عدد من التحديات عند بداية التطبيق ومنها وجود اختلافات بين البنوك من حيث حجم وطبيعة ودرجة تعقد الأنشطة والأنظمة الداخلية الخاصة بإدارة المخاطر وبالتالي صعوبة التطبيق لدى بعض البنوك وبصفة خاصة تطبيق الأساليب المتقدمة كأسلوب التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، وأسلوب النماذج الداخلية لمخاطر السوق، علاوة على عدم وجود قاعدة بيانات كافية وأنظمة معلومات متطورة لمواكبة التغييرات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب لدى بعض البنوك. لمواجهة هذه التحديات، لجأ البنك المركزي إلى تبني عدد من الآليات من بينها:

- الاعتماد على مبدئي التيسير والتشاور وتأهيل البنوك من خلال إصدار مسودة أوراق تشاورية مع القطاع المصرفي (إدارات الرقابة والإشراف) للوقوف على أية ملاحظات و/أو اقتراحات مع الحرص على إجراء دراسات الأثر الكمي، وتحليل نتائجها قبل إصدار التعليمات الرقابية النهائية. كما تم استخدام الأساليب البسيطة لتقييم المخاطر لتتناسب مع درجة التعقيد لدى البنوك بالإضافة الى إعطاء البنوك فترة كافية لتصحيح أوضاعها.
- الحصول على مساعدات فنية من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية فيما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل.
- التواصل بشكل مستمر مع البنوك العاملة في مصر وقطاعات الرقابة والاشراف داخل البنك المركزي المصري لمواجهة التحديات والاجابة عن استفسارات البنوك عند التطبيق.

فيما يتعلق بالدعامة الثانية، فقد تم إصدار مسودة إصدار رقابي خاص بها، وقد ظهرت بعض التحديات في هذا الإطار من أهمها عدم وجود أساليب قياس تغطى كافة المخاطر الجوهرية القائمة والمحتملة بخلاف مخاطر الدعامة الأولى وفقاً لهيكل المخاطر لدى البنوك، وعدم وجود هياكل متكاملة لنظم الحوكمة وإدارة المخاطر لدى بعض البنوك.

في سبيل مواجهة هذه التحديات، قام البنك المركزي المصري بإصدار التعليمات الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتطبيقها في 2016 حيث تغطى كافة الجوانب الكمية والنوعية، ومنح البنوك مهلة للتطبيق. بالنسبة لمخاطر الدعامة الثانية، فقد تم إصدار التعليمات الخاصة بمخاطر أسعار العائد للمحفظة المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة في 2018. أما مخاطر التركز فقد تم اصدار التعليمات الخاصة بها في 2019 لحساب مخاطر التركز الفردي والقطاعي.

فيما يتعلق بالدعامة الثالثة، يطبق البنك المركزي المصري بازل 2، ويجري العمل حالياً على إعداد مسودة إطار رقابي وفقاً متطلبات بازل للإفصاح الصادرة في اعوام 2015، 2017، 2018 والتي تعكس نماذج إفصاح محدثة أخذاً في الاعتبار إطار إصلاحات بازل 3، بما يعكس كذلك التغيرات على نماذج الإفصاح وفقاً لأساليب القياس المحدثة المتبناة في سياق تلك المقررات.

أما فيما يتعلق ببازل 2.5، فعلى مستوى الدول العربية، يتضح أن المغرب هي الدولة الوحيدة من بين الدول المستوفية للاستبيان التي تطبق الإطار الخاص ببازل 2.5 في بعض جوانبه، حيث أصدرت في عام 2016 إطار رقابي نهائي بشأن تعديلات الدعامة الأولى الخاصة بمتطلبات رأس المال والتي يتعين على البنوك الالتزام لها وفق هذه المتطلبات، فيما تم خلال عام 2010 إصدار التوجيه الرقابي المكمل للركيزة الثانية.

تطبيق متطلبات بازل 3

يركز الجزء التالي من الدراسة بالمزيد من التفصيل على الوضع الراهن وأهم التحديات التي تواجه البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على صعيد تطبيق أهم وأبرز متطلبات بازل 3.

(1) إطار رأس المال

ركزت متطلبات بازل 3 بشكل كبير على تضمين إصلاحات على الدعامة الأولى (إطار رأس المال) بهدف تعزيز مستوى جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية وزيادة مستويات قدرتها على امتصاص الخسائر بدون حزم الانقاذ المالي، حيث اتضح من خلال الأزمة المالية العالمية أن

الخسائر المصرفية تم امتصاصها بشكل أساسي من خلال رأس مال الشريحة الأولى (Tier 1)، لذا ركزت الاصلاحات على تدعيم الشريحة الأولى لرأس المال لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الخسائر.

بناء عليه، تُلزم الإصلاحات البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي (Common Equity) بحد أدنى لا يقل عن 4.5 في المائة من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (Risk Weighted Assets)، مقارنة بالنسبة السابقة البالغة 2 في المائة. كذلك ألزمت إصلاحات بازل 3 البنوك إضافة لما سبق بتكوين احتياطي جديد منفصل (الدعامة التحوطية لرأس المال [Capital Conservation Buffer (CCB] تتألف من حقوق المساهمين وبحيث تغطي 2.5 في المائة على الاقل من الأصول المرجحة بالمخاطر.

بذلك يغطي رأس المال الأساسي واحتياطي حماية رأس المال معاً نحو 7 في المائة من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وهو ما يعني زيادة الحد الأدنى لرأس المال الذي تحتفظ به البنوك لمواجهة الصدمات المستقبلية بنحو ثلاثة أضعاف المستوى السابق. في حالة انخفاض هذه النسبة عن 7 في المائة يمكن للسلطات الرقابية فرض قيود تحد من قدرة البنوك على توزيع أرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيها.

إضافة إلى ذلك تم رفع نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (رأس المال الأساسي والاحتياطات والأرباح المُحتجزة (Retained Earnings) لتغطي 6 في المائة على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر مقارنة بنحو 4 في المائة في السابق. أما رأس المال المساند فقد اقتصر على الشريحة الثانية لرأس المال Tier 2، وبحيث يتضمن أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل، والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو

قبل أية مطلوبات للغير على المصرف على أن تغطي هذه الشريحة نحو 2 في المائة من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

بذلك يبلغ إجمالي رأس المال من الشريحتين الأولى والثانية نحو 8 في المائة من الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما أسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة سابقاً فيما يعرف مسبقاً بالشريحة الثالثة لرأس المال Tier 3 (التي كانت بالأساس تغطي المخاطر السوقية). يرفع تنفيذ إصلاحات بازل 3، الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال متمثلة في إجمالي رأس المال مضافاً إليه الدعامة التحوطية لرأس المال (Capital Conservation Buffer) إلى ما لا يقل عن 10.5 في المائة من الموجودات المرجحة بالمخاطر بحلول عام 2019 مقارنة بنحو 8 في المائة للنسبة السابقة وفق برنامج زمني متدرج بداية من عام 2013.
من بين الدول المستوفية للاستبيان، قامت ست دول عربية خلال الفترة (2012-2016) بإصدار والبدء في تطبيق الإطار الرقابي لرأس المال وفق متطلبات بازل 3 متضمناً التعليمات الرقابية الخاصة بالدعامة التحوطية بما يشمل **الأردن، والسعودية، وعُمان، ومصر، والمغرب، والكويت**. فيما تم إصدار الإطار الرقابي النهائي لرأس المال في كل من **فلسطين والعراق**[10] **وموريتانيا** خلال الفترة (2018-2020). في حين لم يصدر إطار رقابي وفق متطلبات بازل 3 في **السودان** حيث يتم تطبيق معيار بازل 2 فيما يتعلق بإطار رأس المال وذلك وفق موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات الماليـــة الإسلامية (IFSB) وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في عام 2008[(11)].

10 البنك المركزي العراقي، (2020). " الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل II & III"، يوليو.
11 البنك المركزي السوداني، (2008). "موجهات لتطبيق معيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ".

جدول رقم (3)
تطبيق الدعامة الأولى لبازل 3: الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال متضمناً الدعامة التحوطية في الدول العربية

الدولة	الوضع الحالي لتطبيق متطلبات بازل 3(*)	السنوات (**)	الملاحظات
الأردن	(4)	2016	تم صدور تعليمات كفاية رأس المال بموجب تعليمات رأس المال التنظيمي رقم (2016/67).
السعودية	(4)	2013	
فلسطين	(3)	2018	تم التطرق الى مكونات راس المال من خلال التعليمات رقم (8) لسنة 2018، والتعليمات رقم (9) لسنة 2018.
عُمان	(4)	2013	
السودان	(1)		" موجهات لتطبيق معيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB"
العراق	(4)	2020	" الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل II & III"
الكويت	(4)	2014	
مصر	(4)	2012	تم الالتزام بالحد الأدنى للنسب المختلفة لكفاية رأس المال وفقاً للجدول الزمنى المحدد من قبل مقررات بازل III.
موريتانيا	(4)	2020	تم تحديد النسبة في نص تنظيمي 2018 وتم تحديد طرق احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر في نص تنظيمي 2019 وسرى مفعوله بداية 2020
المغرب	(4)	2013	يتعين على البنوك احترام مقتضيات الإطار التنظيمي لبنك المغرب بشأن رأس المال مؤسسات الائتمان (Circular n° 14/G/2013)

* الوضع الحالي للمتطلبات الرقابية في كل دولة.
(1) عدم وجود مسودة إطار رقابي صادر عن البنك المركزي.
(2) تم إصدار مسودة إطار رقابي.
(3) تم إصدار إطار رقابي نهائي.
(4) بدء تطبيق الإطار الرقابي النهائي.
(5) لا ينطبق
(**) يشير هذا العمود إلى السنة التي نُشرت فيها المسودة أو الإطار الرقابي النهائي أو السنة التي يُتوقع النشر فيها أو السنة التي سيصبح فيها الإطار الرقابي ساري المفعول.
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

بشكل عام، لم تكن هناك تحديات كبيرة تواجه البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يتعلق بتطبيق النسبة المقررة لكفاية رأس المال في إطار مقررات بازل 3 حيث يُلاحظ أن القطاع المصرفي العربي بشكل عام يتميز بارتفاع مستويات نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالنسب التنظيمية المفروضة من قبل السلطات الإشرافية أو حتى مقارنة بالنسبة المثيلة وفق متطلبات بازل 3، في ظل ارتفاع النسبة الحالية على مستوى الدول العربية إلى نحو 17.8 في المائة في المتوسط في عام 2020. كما أن هذه النسبة سجلت ما لا يقل عن 15 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر في الدول المستوفية للاستبيان، وهو ما يفوق النسبة المقررة في إطار متطلبات بازل 3 البالغة 10.5 في المائة متضمنة الدعامة التحوطية لرأس المال.

في أعقاب أزمة جائحة كوفيد-19 لجأت بعض البنوك المركزية العربية إلى السماح للبنوك بالاحتفاظ بنسبة أقل لمستويات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر لتوفير موارد ائتمانية داعمة للنشاط الاقتصادي لمواجهة أثر الجائحة لاسيما أن النسبة الحالية لكفاية رأس المال في عدد من الدول العربية تفوق تلك المتضمنة في إطار متطلبات بازل 3، وبالتالي شهدت معدلات كفاية رؤوس الأموال انخفاضاً في بعضها في عام 2020. كما تم السماح ببعض التعديلات الوقتية فيما يتعلق بالإطار الرقابي لرأس المال من حيث احتساب أوزان المخاطر بهدف التخفيف من حجم الآثار المترتبة على الأزمة. فعلى سبيل المثال، تم تخفيض المصدة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) بنسبة 50 في المائة وذلك من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر في **عُمان**. كما قام **بنك المغرب** بتخفيض، لمدة 12 شهراً لهامش الأموال الذاتية الاحتياطية في حدود 50 نقطة أساس، من خلال تحديد المعدلات الدنيا القانونية لكفاية رأس المال عند مستوى 8.5 في المائة بالنسبة لمعدل الأموال الذاتية من الفئة الأولى، و11.5 في المائة بالنسبة لمعدل الأموال الذاتية الخاصة بالملاءة، والعمل على تقييم جدوى تمديد هذا الإجراء بنهاية العام. كما تم في **الإمارات** السماح لجميع البنوك بالاستفادة من 60 في

المائة كحد أقصى من الدعامة التحوطية لرأس المال، وسمحت تعليمات **بنك الكويت المركزي** للبنوك بالإفراج الكامل عن المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفض المتطلبات الرأسمالية بنحو 2.5 نقطة مئوية، لتصل إلى 10.5 نقاط مئوية[12].

من جانب آخر، لجأت بعض البنوك المركزية العربية مثل **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** إلى تخفيض في نسبة رأس المال الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تراوحت ما بين 15 و25 في المائة لتشجيع توجيه المزيد من التمويل لهذه المؤسسات. كما قام **بنك الكويت المركزي** بخفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75 في المائة إلى 25 في المائة لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال، بهدف تحفيز القطاع المصرفي على تقديم مزيد من التمويل لهذا القطاع الحيوي والهام. كذلك تم في **السعودية** تخفيض نسبة أوزان المخاطر المرجحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال) لتصبح 85 في المائة بدلاً من 100 المائة، ذلك بهدف تحفيز البنوك على تمويل ودعم القطاع بما يتماشى مع إصلاحات بازل. من جانب آخر، قام **البنك المركزي المصري** بإعفاء البنوك لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحي الإضافي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة 50 في المائة من محفظة البنك الائتمانية[13].

---

[12] صندوق النقد العربي، (2021). "جهود صندوق النقد العربي لدعم الدول الأعضاء للتصدي للتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19"، متاح من خلال الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/covid-19، وصندوق النقد العربي، (2020). "تقرير الاستقرار المالي".

[13] المرجع السابق.

شكل رقم (1)
رأس المال التنظيمي مقارنة بالحد الأدنى الفعلي لنسبة كفاية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر (%)*

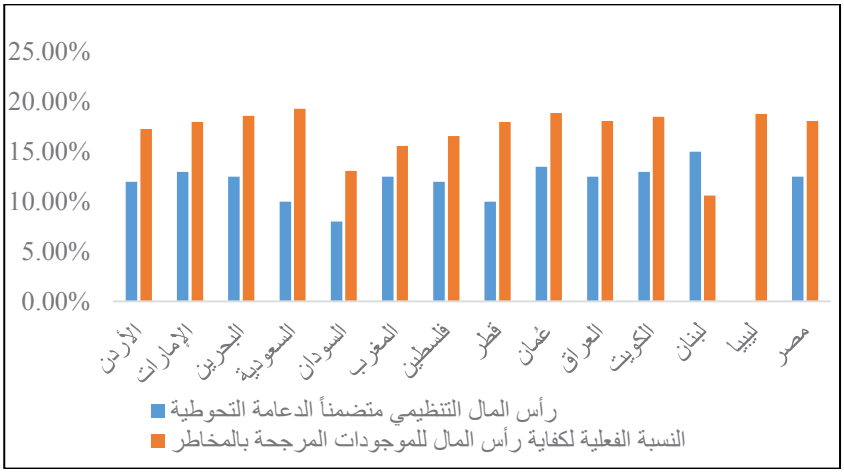

* بيانات عام 2020 لكل من الإمارات والبحرين وقطر وليبيا، وبيانات عام 2019 لباقي الدول.
** بيانات السودان وفق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية"، وقاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

إضافة إلى ما سبق، واجهت بعض الدول العربية تحديات فيما يتعلق بقياس المخاطر في إطار رأس المال منها ما يتعلق بتطبيق الإطار المعياري لمخاطر الائتمان او السوق، وكذلك بعض المخاطر ذات الصلة بتقييد استخدام النماذج الداخلية لتقييم المخاطر ومخاطر ائتمان الطرف المقابل، الإطار رقم (1).

إطار رقم (1)
بعض التحديات التي واجهت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية
فيما يتعلق بقياس المخاطر في إطار رأس المال

تطبيق الإطار المعياري لمخاطر الائتمان:

واجهت **فلسطين** وعدد من الدول العربية تحديات تتعلق بترتيب الأولويات في تطبيق الإطار المعياري لمخاطر الائتمان وفق متطلبات بازل 3 خاصة وان هذا الإطار كان قد صدر بصورته النهائية عن لجنة بازل في عام 2017. علماً بأن الإصلاحات الصادرة في عام 2011 قد تم تبنيها من قبل سلطة النقد في عام 2018 وإصدار تعليمات بخصوصها، فيما تم تطبيق إطار بازل 2 وتطوراتها في عام 2016. بالتالي ارتأت سلطة النقد الفلسطينية التركيز على تطبيق الإصلاحات الصادرة في عام 2011 على أن يتم تطبيق الإصلاحات الأخرى في وقت لاحق. فيما تمثلت أهم التحديات التي واجهت بنك **المغرب** فيما يتعلق بضرورة التزام البنوك بوجود نظام للمعلومات المصرفية يتيح بيانات مفصلة وتجزئة تعاملات العملاء بشكل يسمح بتطبيق الإطار المعياري لمخاطر الائتمان، إضافة إلى ضرورة تغطية وكالات التصنيف لأكبر عدد ممكن من الشركات. إلى جانب تحديات تتعلق بالجزء غير المستخدم من الالتزامات خارج الميزانية، حيث لا يتم استخدام كل التزامات التمويل المقدمة من البنوك للعملاء. حيث يُمكن للعميل الحصول على عدة خطوط تمويل من البنوك، ولكنه لا يستخدم في الواقع إلا واحدًا فقط. في هذه الحالة تصبح البنوك ملزمةً بأخذ هذه التسهيلات بعين الاعتبار فيما يخص حساب متطلبات رأس المال حتى إذا لم يتم استخدامها.

تطبيق الإطار المعياري لمخاطر السوق:

واجهت **فلسطين** بعض التحديات في تطبيق هذا الإطار نتيجة تعقيدات عملية الاحتساب المتعلقة بتحليل الحساسية ومدى توفر المعلومات ذات العلاقة. لمواجهة هذه التحديات تم التركيز على تطبيق الإصلاحات الصادرة في عام 2011 على أن يتم تطبيق الإصلاحات الأخرى في وقت لاحق. كما تم كذلك الاستفادة من وجود خيار تطبيق الطريقة المعيارية المبسطة التي تشابه الطريقة المعيارية وفق متطلبات بازل 3. فيما واجهت **المغرب** تحديات ترتبط بمستوى توفر البيانات الخاصة ببعض الأصول اللازمة لتطبيق المتطلب ومن بينها المشتقات.

تقييد استخدام النماذج الداخلية لتقييم المخاطر

لمواجهة التحديات الخاصة بتطبيق البنوك للنماذج الداخلية لتقييم المخاطر، يلزم بنك **المغرب** البنوك باحترام المتطلبات الكمية والنوعية من حيث: تصميم النموذج، إنشاء قاعدة بيانات بشكل خاص البيانات التاريخية المتعلقة بالتقصير في الدفع، اختبار الإجهاد (Stress test)، استخدم الاختبار (Use test).

كما يجب على البنوك طلب موافقة بنك المغرب لكي تتمكن من استخدام النماذج الداخلية. إضافة إلى أنه يجب على البنوك استخدام هذه النماذج الداخلية في إطار إدارة المخاطر ومنح الائتمان.

مخاطر ائتمان الطرف المقابل

لمواجهة التحديات المرتبطة باحتساب مخاطر الطرف المقابل، لجأ البنك المركزي المصري إلى تطبيق الطريقة السائدة (Current exposure method) وفقا لمقررات بازل 2 التي تعتمد على تكلفة الاستبدال والقيمة المتوقعة للتعرضات. جارى حالياً دراسة التعليمات الصادرة عن لجنة بازل في هذا الإطار في عام 2014 بشأن الأسلوب المعياري لمخاطر الطرف المقابل.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

فيما يتعلق بتطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل لرأس المال، قام عدد من البنوك المركزية العربية بإصدار و/أو تطبيق متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال للبنوك المتوافقة مع الشريعة، وهي **الأردن والكويت، والبحرين، والمغرب، وعُمان**. بناءً عليه، عرفت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر تطوراً ملحوظاً بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية خلال السنوات الخمس السابقة، الإطار رقم (2).

إطار رقم (2)
بعض التحديات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة في تطبيق إطار رأس المال بحسب متطلبات بازل 3([14])

تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية تحديات فيما يتعلق باحتساب نسبة كفاية رأس المال. فعلى الرغم من أن احتساب النسبة المطلوبة في البنوك المتوافقة مع الشريعة يتم تقريبا بنفس الطريقة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلا أن هناك اختلافات في التعرف على مصادر الأموال (جانب الخصوم) والأصول المرجحة للمخاطر (جانب الأصول). فيما يتعلق بمتطلبات بازل III، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المعيار 15 الذي يضم كل العناصر اللازمة لتطبيق معيار بازل III. لكفاية رأس المال للبنوك المتوافقة مع الشريعة[(15)].

يلاحظ أنه رغم كون المدى الزمني الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية للوفاء بمتطلبات بازل III هو عام 2022، إلا أن عدداً من البنوك المركزية بالدول العربية سارعت بإصدار وتطبيق متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال. في هذا الإطار، أصدرت البنوك المركزية في كل من **فلسطين والمغرب والكويت وتونس والبحرين والأردن وعُمان** تعليمات لكفاية رأس المال للبنوك المتوافقة مع الشريعة تأخذ بالاعتبار المعيار 15 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويتوقع أن يصدر البنك المركزي **العراقي** ذلك قريبا. ولعل من الملاحظ أن غالبية الدول التي أخذت بعين الاعتبار المعيار 15 لم يكن بديلا عن متطلبات بازل، وإنما سعت للتوفيق بين هذه المعايير.

بناءً عليه، عرفت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر تطورا ملحوظا بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية خلال السنوات الخمس السابقة باستثناء **السودان وسورية** نتيجة الظروف الداخلية في كلتا الدولتين، كما سجلت استقراراً عند نفس مستوياتها المسجلة في الأردن خلال السنوات الخمسة الأخيرة. تباينت التحديات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة في الوفاء بنسبة متطلب رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر بالدول العربية، بشكل خاص فيما يتعلق باحتساب مكونات رأس المال، غير أنها تشترك في بعض العناصر منها أن البنوك المتوافقة مع الشريعة تخضع لنفس التعليمات الرقابية التي تخضع لها البنوك التقليدية، إلى جانب نقص الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن إدراجها ضمن مكونات رأس المال.

[14] المصدر: د. هبة عبد المنعم، د. سفيان قعلول، د. عبد الكريم قندوز (2020). "تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3"، صندوق النقد العربي.

[15] Song, I., & Oosthuizen, C. (2014). Islamic Banking Regulation and Supervision: Survey Results and Challenges. International Monetary Fund.

شكل رقم (2)
تطور نسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك المتوافقة مع الشريعة في عدد من الدول العربية، (2015 و2019)

(%)

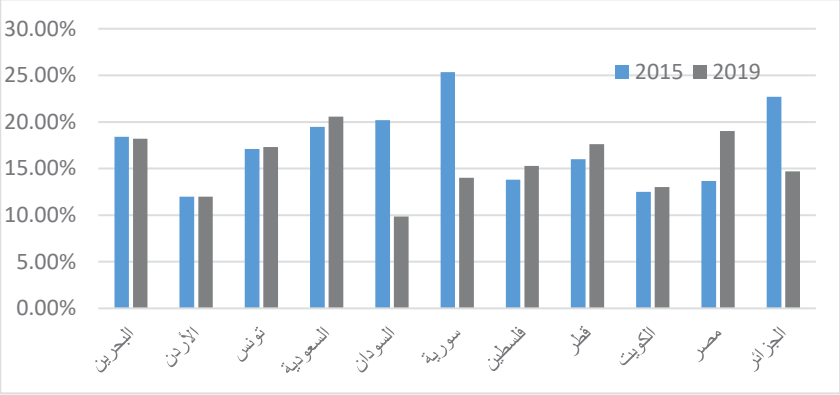

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). استبيان حول "تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية".

تبذل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودا ملموسة لتذليل الصعوبات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة لتمكينها من مواجهة التحديات المرتبطة باحتساب مكونات رأس المال في إطار مقررات بازل III. تختلف تلك الجهود بحسب طبيعة البيئة المصرفية التي تعمل بها تلك البنوك. في **مصر**، تقوم البنوك المتوافقة مع الشريعة بمواءمة منتجاتها ذات الطبيعة الخاصة مع البنود المدرجة بنموذج معيار كفاية رأس المال الموحدة على كافة الجهاز المصرفي المصري باختلاف طبيعة أعمالها. يقوم البنك المركزي المصري بالرد على الاستفسارات الخاصة بالبنوك المتوافقة مع الشريعة بصفة مستمرة لتمكينها من مواءمة منتجاتها مع التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري. في **المغرب**، يعكف كل من البنك المركزي ووزارة المالية على استكمال المنظومة التنظيمية بما يمكّن من السماح بإصدار أدوات تلائم مقررات بازل III وتتوافق مع الآراء الصادرة عن اللجنة الشرعية للصيرفة المتوافقة مع الشريعة.

في ذات الإطار، قام بنك **الكويت** المركزي بإصدار التعليمات الرقابية ذات الصلة استناداً إلى الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، وبعد إصدار لجنة بازل للتعليمات الخاصة ببازل (III)، وقيام مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ديسمبر 2013 بإصدار المعيار المعدل لكفاية رأس المال، لتحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي بما يساعد على امتصاص الخسائر، بالإضافة إلى بناء مصدات رأس مال إضافية في إطار سياسة التحوط الكلي التي تطبقها السلطات الرقابية للحد من المخاطر

النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، كذلك ولأغراض تسهيل تطبيق التعليمات قام بنك الكويت المركزي بتزويد البنوك المحلية بمسودة التعليمات من أجل دراسة الأثر الكمي للتطبيق. في **الأردن** تلتزم البنوك المتوافقة مع الشريعة بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويقوم البنك المركزي بالمتابعة المستمرة للتأكد من تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لتعليمات البنك المركزي المتعلقة باحتساب مكونات رأس المال، وإصدار تعليمات وفق المعيار رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). في **عُمان**، وبفضل الجهود التي يبذلها البنك المركزي وبتعاون البنوك المتوافقة مع الشريعة، فقد صارت تلك البنوك متوافقة مع متطلبات مقررات بازل III.

فيما يتعلق بمناهج قياس المخاطر، تُلزم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية البنوك المتوافقة مع الشريعة بالمنهج المعياري فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين تتراوح بين المنهج المعياري ومنهج المؤشر الأساسي فيما يتعلق بقياس مخاطر التشغيل، حيث تتبع كل من **المغرب والكويت والسودان وسورية، والجزائر وعُمان** المنهج المعياري، وبقية الدول منهج المؤشر الأساسي، في حين يتيح البنك المركزي **السعودي** الخيار للبنوك المتوافقة مع الشريعة الاختيار بين المنهجين المعياري والأساسي.

جدول رقم (4)
طرق احتساب المخاطر الأكثر اتباعاً من قبل البنوك المتوافقة مع الشريعة
(مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)

	مخاطر الائتمان			مخاطر السوق		مخاطر التشغيل		
	المنهج المعياري	التقييم الداخلي الأساسي	التقييم الداخلي المتقدم	المنهج المعياري	النماذج الداخلية	المنهج المعياري	المؤشر الأساسي	القياس المتقدم
الأردن	X			X			X	
البحرين	X			X			X	
تونس	X			X			X	
الجزائر	X			X		X		
السعودية	X			X		X	X	
السودان	X			X		X		
سورية	X			X		X		
العراق	X			X			X	
فلسطين	X			X			X	
الكويت	X			X		X		
ليبيا	X			X			X	
مصر	X			X			X	
المغرب	X			X		X		
عمان	X			X		X		

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). استبيان دراسة "تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية".

(2) متطلب رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر المؤسسات ذات الأهمية النظامية (D-SIB Quantitative and Qualitative Requirements Framework)

وفقاً لصندوق النقد الدولي، تعرف المخاطر النظامية على أنها المخاطر الناجمة عن خلل في الخدمات المالية ناتج عن فشل أحد أطراف أو مكونات النظام المالي والذي يمكن أن يكون له تأثيرات وتداعيات سلبية مهمة على النظام المالي والاقتصادي العالمي. يعتبر الحد من المخاطر النظامية أحد المحاور المهمة والرئيسة في إطار الجهود الدولية لتطوير التشريعات الرقابية المالية والمصرفية، وتعزيز سلامة النظام المالي والمصرفي العالمي، من خلال تقليل المخاطر الناتجة عن وجود بنوك ومؤسسات مالية أكبر من أن تفشل على النظام المالي العالمي (Globally Systemic Important Banks (G-SIBs) أو (Too Big to fail financial institutions).

أدت هذه الجهود إلى قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي لصياغة إطار رقابي يعزز من قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، وذلك من خلال:

- تبني منهجية دولية لتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي.
- اقتراح المبادئ الرقابية الكفيلة بالتقليل من المخاطر النظامية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك الفشل وإدراج هذه المتطلبات الرقابية باتفاقية بازل III.
- تطبيق المنهجية العالمية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى القطري (مستوى السلطات الإشرافية Jurisdiction Level) لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً Domestically Systemic Important Banks (D-SIBs).

تنبع أهمية هذه المنهجية من كونها منهجية عملية يمكن تطبيقها بسهولة استناداً إلى عدد من المؤشرات التي تهتم السلطات الرقابية برصدها وتحليل تطورها. تتمثل المؤشرات الرئيسية المتضمنة في هذه المنهجية لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في:

(1) حجم المؤسسات المصرفية (Size).
(2) ارتباط الأنشطة البنكية والمالية داخل حدود الدولة (Interconnectedness).
(3) الأنشطة خارج حدود دولة المقر (Cross Jurisdictional Activity).
(4) مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability/Financial Institution Infrastructure).
(5) مدى تطور وتقدم أنشطة البنك (Complexity).

تم تطبيق متطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية وفق متطلبات بازل 3 خلال الفترة (2015-2019) في تسع دول عربية وهي **الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والكويت وفلسطين وقطر ومصر**، كما يجري الاستعداد لإصداره في **السودان**[16] **والعراق**[17]، وتطبيقه في **موريتانيا** الجدول رقم (5).

[16] للمزيد في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى:
هبة عبد المنعم (2019). "الرقابة على المؤسسات المحلية ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، رقم 110.
[17] صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

جدول رقم (5)
تطبيق متطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية
D-SIBs Quantitative and Qualitative Requirements Framework

الدولة	عناصر الإطار الرقابي	الوضع الراهن (*)	السنوات (**)	الملاحظات
الأردن	المتطلبات الكمية	(4)	2017	- تم اصدارها بموجب تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية رقم (2017/2) تاريخ 2017/6/12.
	المتطلبات النوعية	(4)	2017	
السعودية	المتطلبات الكمية	(4)	2016	
	المتطلبات النوعية	(4)	2016	
المغرب	المتطلبات الكمية	(2)	2020	- عمل البنك المركزي على إعداد مشروع إطار رقابي حول المتطلبات الكمية للبنوك ذات الأهمية النظامية.
	المتطلبات النوعية	(4)	2018	- يتعين على البنوك احترام مقتضيات الإطار التنظيمي لبنك المغرب المتعلق بشروط وكيفيات إعداد وتقديم مخططات تسوية الأزمات الداخلية من طرف البنوك خاصة منها البنوك ذات الأهمية النظامية.
فلسطين	المتطلبات الكمية	(4)	2018	- تم تناولها من خلال التعليمات رقم (8) لسنة 2018، والتعليمات رقم (9) لسنة 2018.
	المتطلبات النوعية		2015	- يتوفر إطار داخلي (إطار عام للمصارف ذات الأهمية النظامية) خاص بسلطة النقد الفلسطينية، يتم بناءً عليه تحديد المتطلبات النوعية للبنوك.
قطر	المتطلبات الكمية	(4)	2018	
	المتطلبات النوعية	(4)	2018	
عُمان	المتطلبات الكمية	(4)	2015	
	المتطلبات النوعية	(4)	2015	

السودان	المتطلبات الكمية	(2)	2021	
	المتطلبات النوعية	(2)	2020	
العراق	المتطلبات الكمية	(1)		
	المتطلبات النوعية	(1)		
الكويت	المتطلبات الكمية	(4)	2016	
	المتطلبات النوعية	(4)	2016	
مصر	المتطلبات الكمية	(4)	2019	- تم اصدار المنهجية التي يقوم عليها تحديد البنك ذات الأهمية النظامية محلياً للبنوك في مايو 2017 وقد تم التطبيق فعلياً للمتطلب الرأسمالي الإضافي لهذه البنوك بدءً من يناير 2019، على ان يتم تحديث قائمة البنوك سنوياً مع مراجعة وتحديث المنهجية بحد أقصى 3 سنوات.
موريتانيا	المتطلبات الكمية	(3)	2018	تم وضع النص الذي يلزم البنوك لكن لم يتم بعد تحديد نظام قياس المتطلب.
	المتطلبات النوعية	(1)		

* الوضع الحالي للمتطلبات الرقابية في كل دولة.
(1) عدم وجود مسودة إطار رقابي صادر عن البنك المركزي.
(2) تم إصدار مسودة إطار رقابي.
(3) تم إصدار إطار رقابي نهائي.
(4) بدء تطبيق الإطار الرقابي النهائي.
(5) لا ينطبق
(**) يشير هذا العمود إلى السنة التي نُشرت فيها المسودة أو الإطار الرقابي النهائي أو السنة التي يُتوقع النشر فيها أو السنة التي سيصبح فيها الإطار الرقابي ساري المفعول.
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

أشارت نتائج تطبيق الإطار الرقابي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية إلى أن عدد البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية التي قامت باستيفاء الاستبيان بلغ 42 بنكاً ذو أهمية نظامية محلياً، حيث تراوح عددها ما بين بنكاً واحداً في **عُمان** و8 بنوك في **الأردن**. لمواجهة هذه المخاطر فرضت المصارف المركزية العربية على البنوك ذات الأهمية النظامية متطلب إضافي لرأس المال لموجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية تتراوح ما بين 0 إلى 2.5 في المائة بحسب متطلبات بازل 3.

أما من حيث جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً في الدول العربية، فيتمثل أهمها في حجم المؤسسات المصرفية بما يعكس تركز هيكل القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية، يليه الاستبدال (مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك) في المرتبة الثانية، يليهما مدى الارتباط ما بين البنوك، ومدى التعقيد في المرتبة الثالثة والرابعة.

شكل رقم (3)
عدد البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية في الدول العربية (2019)

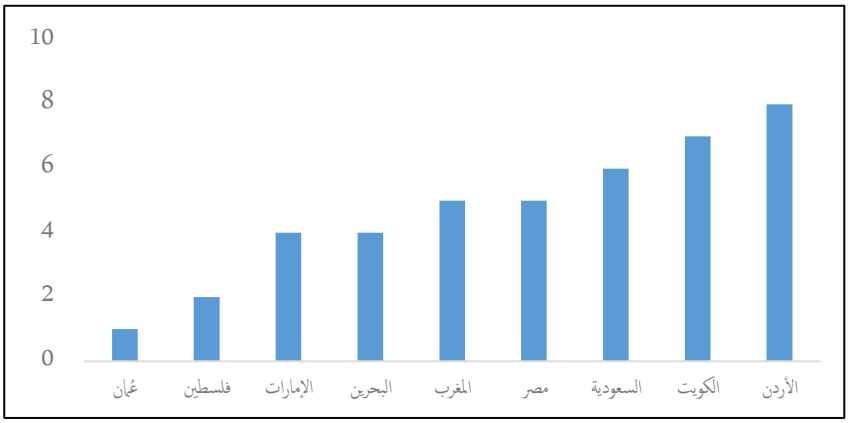

المصدر: هبة عبد المنعم (2019). "الرقابة على المؤسسات المحلية ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، رقم 110.

في أعقاب جائحة كوفيد-19، لجأت بعض البنوك المركزية العربية إلى تخفيف متطلب رأس المال لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية لدعم قدرة القطاع المصرفي على توفير الائتمان. ففي **الإمارات** على سبيل المثال، سمح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للبنوك التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية في عام 2020 من استخدام 100 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي المقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية.

إضافة إلى متطلبات رأس المال الإضافية التي تفرضها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، فتهتم أيضاً المصارف المركزية العربية بفرض متطلبات رقابية نوعية على هذه البنوك.

ففي **الأردن**، يعمد البنك المركزي إلى التحقق من فعالية إطار الحاكمية المؤسسية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ويلزمها باعتماد خطط إنعاش وذلك للتعامل مع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها، كما تلجأ **الإمارات** إلى تعزيز عمليات الرقابة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية وبحيث تكون أكثر تواتراً. كما يُلزم مصرف **البحرين** المركزي البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية بعدد من المتطلبات الدقيقة فيما يتعلق بخطط الإنعاش بما يشمل 24 بنداً تتطرق بشكل مفصل للجوانب اللازم على البنوك مراعاتها عند صياغة هذه الخطط. وتسعى **السعودية** في هذا الإطار إلى مطالبة المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً بتوضيح المخاطر النظامية في سياق عمليات التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال، كما يجري العمل على إصدار تعليمات رقابية تلزم البنوك بتقديم كافة التفاصيل الخاصة بخطط التعافي للسلطة الإشرافية. كما يُلزم البنك المركزي العُماني البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بوضع خطط للتعافي والتصفية للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية، واعتماد هذه الخطط من مجالس إدارتها، وتقديمها إلى البنك المركزي العُماني مع تحديثها

بشكل سنوي. وفي **فلسطين** تتبنى مؤسسة النقد الفلسطينية مجموعة من أدوات الرقابة النوعية لتعزيز الإطار الرقابي الخاص بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية، ويفرض على البنوك ذات الأهمية النظامية تبني آليات لإدارة الأزمات. في **المغرب** يتعين على البنوك احترام مقتضيات الإطار التنظيمي لبنك المغرب المتعلق بشروط وكيفيات إعداد وتقديم مخططات تسوية الأزمات الداخلية من طرف البنوك خاصة منها البنوك ذات الأهمية النظامية، الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)
المتطلبات الرقابية النوعية لمتطلب رأس المال لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية

الدولة	الإجراءات الرقابية
الأردن	- كجزء من تعزيز تواصل البنك المركزي مع البنوك المهمة محلياً وتعزيز الرقابة عليها فإن البنك المركزي يعمد إلى التحقق من مدى فعالية إطار الحاكمية المؤسسية للبنوك المهمة محلياً وخاصة فيما يتعلق بتركيز مجالس إدارتها على الأمور الاستراتيجية ذات المستوى العالي والمخاطر الرئيسة التي يواجهها البنك. - اعتماد خطط إنعاش وذلك للتعامل مع مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها وخاصة في الأوقات الحرجة. عند إعداد خطط الإنعاش يجب على البنك توضيح الإجراءات الواجب عملها في حال واجه البنك أوضاع حرجة وشديدة الخطورة يمكن أن تهدد وجوده واستمراريته.
الإمارات	- تعزيز عمليات الرقابة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً بحيث تكون عمليات الرقابة أكثر تواتراً وتفصيلاً، إضافة إلى تعزيز عمليات الرقابة المكتبية والرقابة الإشرافية ودعم فرق التفتيش من خلال فرق متخصصة للفريق العامل بالبنك. - إلزام المصارف ذات الأهمية النظامية بتقديم خطط للتعافي للمصرف المركزي، وبحيث يتم تضمين عملية مراقبة الجودة في عملية الإشراف والفحص لضمان معقولية التنفيذ.

البحرين	- يتبني مصرف البحرين المركزي عدد من المؤشرات النوعية لفرض متطلبات الرقابة النوعية وذلك بما يشمل توسع / انكماش الأعمال المتوقع، عمليات الاندماج والشراء المتوقعة. - يلزم مصرف البحرين المركزي البنوك بعدد من المتطلبات الدقيقة فيما يتعلق بخطط الإنعاش بما يشمل 24 بنداً تتطرق بشكل مفصل للجوانب اللازم على البنوك مراعاتها عند صياغة هذه الخطط ومن بينها على سبيل المثال أن تكون خطط الإنعاش للبنوك ذات الأهمية النظامية محددة لظروفها التي تعكس الطبيعة والتعقيد والترابط ومستوى قابلية الاستبدال وحجم البنك المعني.
السعودية	- التركيز من خلال مطالبة المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً بتوضيح المخاطر النظامية في وثائق internal capital adequacy assessment process (ICAAP) and the internal liquidity adequacy assessment process (ILAAP). - إصدار قانون سيتم بموجبه طلب تفاصيل خطط التعافي من البنوك ذات الأهمية النظامية.
عُمان	- ليس هناك قيود إضافية مباشرة على مستوى المخاطر من حيث نوعية الاستثمارات، أو نسبة السيولة، أو التعرض للعملات الأجنبية، بخلاف ما يتطلبه الالتزام بمتطلبات رأس المال الإضافية بنسبة 1 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. - تلتزم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في السلطنة بوضع خطط للتعافي والتصفية للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية، واعتماد هذه الخطط من مجالس إدارتها، وتقديمها إلى البنك المركزي العُماني مع تحديثها بشكل سنوي.
فلسطين	- تتبنى مؤسسة النقد الفلسطينية مجموعة من أدوات الرقابة النوعية لتعزيز الإطار الرقابي الخاص بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية وذلك بما يشمل اختبارات فحص تحمل المحفظة، ونظام الإنذار المبكر، وآليات إدارة الأزمات، وتخطيط معالجة المصاعب، وضمان القدرة على تحمل المخاطر. - يفرض على البنوك ذات الأهمية النظامية تبني آليات لإدارة الأزمات، بحيث يجب أن يتوفر لدى المصرف ذو الأهمية النظامية نظام لإدارة الأزمات للتعامل مع المخاطر المحددة من خلال نظام الإنذار المبكر

	وذلك للتخلص منها أو على الأقل احتواء آثارها المحتملة، بحيث يتم إعداد سياسة لإدارة الأزمات بما يشمل خطط إنعاش معتمدة من مجلس إدارة المصرف.
مصر	- هناك رقابة إشرافيه على جميع البنوك مع الاخذ في الاعتبار لحجم وأهمية البنك (المخاطر النظامية) في القطاع المصرفي.
الكويت	- تخضع البنوك المحلية ذات التأثير النظامي إلى رقابة مكثفة وتعطى أولوية في التفتيش الميداني. - تعامل البنوك ذات التأثير النظامي معاملة مختلفة في نظام تقييم المخاطر CAMEL BCOM، حيث يؤخذ بالاعتبار حجم المصدة الإضافية المطلوبة منهم.
السودان	- سيتم مطالبة المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً عند تطبيق المتطلب بوضع خطط الاستعادة والانعاش (Recovery Plan) من أجل تسهيل التعامل مع مختلف المخاطر.
المغرب	- تطبيقاً لمقتضيات القانون البنكي، أصدر بنك المغرب تعليمات رقابية تنظم إعداد مخططات تسوية الأزمات الداخلية من طرف البنوك ذات الأهمية النظامية. تهدف هذه المخططات إلى العمل في حالة تخلف افتراضية عن الأداء على وصف الحلول التي تعتزم هذه البنوك تفعيلها لتسوية وضعيتها بشكل يسمح بالحد من أثر ذلك على النظام المالي ودون أن ينتج عن ذلك تكاليف إضافية بالنسبة للدولة ولدافعي الضرائب.

المصدر: هبة عبد المنعم (2019). "الرقابة على المؤسسات المحلية ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.، رقم 110، وصندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

واجهت البنوك المركزية العربية مجموعة من التحديات العامة في تطبيق المتطلب يتعلق أغلبها بتطبيق المتطلبات النوعية، ففي **الأردن**، يُشار إلى أن البنوك الأردنية تتمتع بنسب كفاية رأسمال عالية، حيث إن البنوك التي تم تحديدها كبنوك ذات أهمية نظامية قادرة وفق نسبة كفاية رأس المال الحالية على الالتزام بمتطلبات رأس المال الاضافية، بالتالي لم يكن هنالك أي تحديات عند تطبيق متطلب رأس المال الإضافي. بخصوص المتطلبات النوعية، كان هناك بعض التحديات المتعلقة بالسعي نحو استخدام منهجيات

وطرق متقدمة لقياس المخاطر الرئيسة تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها، وإعداد خطط إنعاش (Recovery Plan) شاملة. في هذا الصدد، يعمل البنك المركزي الأردني باستمرار مع البنوك وخاصة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على تعزيز وتقوية إدارات المخاطر لديها من خلال تطبيق المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال وقد أحرزت البنوك في الأردن تقدماً ملموساً في هذا المجال. بخصوص خطط الإنعاش، فقد تضمنت التعليمات وصفاً مفصلاً لما يجب أن تحتويه الخطة كحد أدنى.

في **الإمارات**، سعى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى التغلب على ذلك من خلال الحرص على المناقشات الداخلية لهذا الأمر وللقرارات المتخذة بصدد هذا المتطلب مع مجالس إدارات البنوك، وإعطاء البنوك فترة انتقالية للتمكن من الوفاء بالمتطلب. في **البحرين**، لم تكن هناك تحديات على صعيد التطبيق حيث استقبل القطاع المصرفي المتطلب وتم تطبيقه بشكل جيد.

في **عُمان**، تمثلت التحديات بشكل عام في الحاجة إلى تعزيز الموارد المُتاحة لدى الجهة الرقابية لدعم عملية الرقابة والإشراف على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. لمواجهة هذا التحدي وتعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، قرر البنك المركزي العماني تحديد بنك واحد فقط – يتسم بارتفاع الأهمية النظامية له بشكل كبير عن باقي البنوك العاملة في السلطنة – كبنك ذو أهمية نظامية محلياً. وتم إلزام هذا البنك بمتطلبات رأس المال الإضافية جنباً إلى جنب مع كافة المتطلبات الأخرى للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. في الوقت نفسه، هناك خطط لتطبيق بعض جوانب إطار البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على بعض البنوك الأخرى التي تتسم بارتفاع نسبي في أهميتها النظامية محلياً.

بالنسبة **لفلسطين**، كان من بين التحديات العامة اختيار العوامل ذات العلاقة الأكبر في احتساب المؤشر، حيث إنه خلال تطوير منهجية تطبيق هذا المتطلب في عام 2015 لم تكن متطلبات بازل 3 مطبقة بشكل كامل. لمعالجة هذا الأمر، قامت مؤسسة النقد الفلسطينية بمناقشة ودراسة المؤشرات المختلفة ذات العلاقة لاختيار أنسبها، كون الإطار العام المطروح من قبل لجنة بازل أتاح للسلطات الرقابية استخدام العوامل (المؤشرات) التي تراها مناسبة. كما كان من بين التحديات كذلك تقبل البنوك للزيادة في رأس المال. وللتغلب على ذلك قامت مؤسسة النقد الفلسطينية بالتواصل المستمر مع الإدارات العليا للمصارف وإعداد جدول زمني للتدرج في تنفيذ المتطلب، إضافة إلى تطبيق منهجية الرقابة المبنية على المخاطر. في **الكويت**، تخضع البنوك المحلية ذات التأثير النظامي إلى رقابة مكثفة وتعطى أولوية في التفتيش الميداني، وتعامل البنوك ذات التأثير النظامي معاملة مختلفة في نظام تقييم المخاطر (CAMEL BCOM)، حيث يؤخذ بالاعتبار حجم المصدة الإضافية المطلوبة منهم.

في **مصر**، كان من بين تحديات التطبيق الفعلي للمنهجية كيفية احتساب المتطلب وترجمته في صورة متطلبات إضافية رقابية لرأس المال تفرض على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. للتغلب على هذا التحدي، تم إعطاء البنوك مهلة للاستعداد قبل التطبيق الإلزامي لهذا المتطلب حيث تم إصدار المنهجية التي تقوم عليها تحديد تلك البنوك في مايو 2017 مع توضيح أن تطبيق المتطلب الإضافي يتم بدءً من يناير 2019. كما واجه البنك تحديات تتعلق باختيار المؤشرات التي يتم على أساسها تحديد البنوك النظامية المحلية. في هذا الصدد، تقوم السلطة الرقابية بدراسة كلاً من المؤشرات التي صدرت عن بازل وتلك التي أصدرتها بعض الدول الأخرى للوصول إلى أفضل الممارسات والاختيار منها بما يتوافق مع القطاع المصرفي المصري. في **المغرب**، تمثلت أبرز التحديات في كيفية الحد من التأثير المحتمل لهذا المتطلب على السوق وتمويل الاقتصاد

وكذلك التأثير على القدرة التنافسية لهذه البنوك في الخارج خاصة في إفريقيا. تم التغلب على هذا التحدي من خلال العمل على التطبيق التدريجي لمتطلب رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ومن خلال نهج يرتكز على التشاور مع مختلف الجهات المصرفية.

(3) متطلب رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية

يتعرض النشاط الاقتصادي في أي دولة على مستوى العالم للعديد من التقلبات الاقتصادية التي تتمثل في فترات رواج اقتصادي تتسم بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي وتوسع المشروعات وارتفاع في مستويات الانفاق الاستثماري، وما يتطلبه ذلك من تزايد الحاجة للحصول على التمويل، يعقبها فترات كساد تتسم بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات الانفاق الاستهلاكي والانفاق الخاص بالتالي تراجع مستوى المبيعات والانفاق الاستثماري، وعادة ما يصاحب هذه الدورات الاقتصادية دورات ائتمانية موازية.

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أهمية معالجة المخاطر النظامية الناتجة عن تعرض القطاع المالي للتداعيات السلبية الناتجة عن تقلبات دورات الأعمال ومنح الائتمان. نتج عن ذلك قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بإعداد إطار رقابي للتعامل مع هذه المخاطر يستهدف الحد من المخاطر الناتجة عن تقلبات دورات الأعمال ومنح الائتمان (Countercyclical Capital Buffer) تتراوح قيمته بين 0-2.5 بالمائة من الأصول المرجحة بالمخاطر وبحيث يتكون من حقوق المساهمين وتم تضمينه في إطار متطلبات بازل 3.

وفق هذا المتطلب الرقابي، يتعين على السلطات الرقابية في أوقات الرواج الاقتصادي وعند وجود مؤشرات تفيد باتجاه البنوك إلى التوسع في منح الائتمان، أن تقوم بإلزام البنوك وبشكل تدريجي بتكوين متطلب إضافي

لرأس المال، وفي المقابل تقوم المصارف المركزية بتقليل قيمة هذا المتطلب او إلغائه (Release Buffer) حال انعكاس الدورة الاقتصادية ووجود شح في الموارد المالية لتمكين البنوك من استخدام هذه الأموال في منح الائتمان.

إذا لم يتم الوفاء بهذا المتطلب فيتعين على السلطات الرقابية فرض قيود على عمليات توزيع الأرباح إلى حين الوفاء بهذه النسبة. يتم اتخاذ القرارات الرقابية استناداً إلى عدد من المؤشرات المتوافرة لدى السلطات الرقابية من أهمها مؤشر فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج[18] الذي ثبت قدرته على رصد دورات منح الائتمان.

[18] **مؤشر فجوة الائتمان=** (Credit t / GDP t)) * (Trend t) – 100)
يتم الحصول على القيمة التاريخية المتوقعة لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي من خلال:
الأساليب الاحصائية لتحليل الاتجاه العام مثل Simple moving average و Linear time trend analysisاو استخدام فلتر (مرشح) هودريك بريسكوت Hodrick Prescot الذي يتميز بكونه يعطي أوزاناً أكبر للمشاهدات الحديثة.
هناك ثلاث نطاقات محتملة للمتطلب على النحو التالي:
متطلب رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية = صفر % في حالة ((Private Credit t / GDP t) – (Trend t) *t) <100%2
متطلب رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية = قيمة أكبر من الصفر % وأقل من 2.5% في حالة ((Private Credit t / GDP t) – (Trend t)* 100) < 10% <2%
متطلب رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية = 2.5% في حالة ((Private Credit t / GDP t) – (Trend t) > 10% the Buffer add-on reaches its maximum.*100)

شكل رقم (4)
متطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية

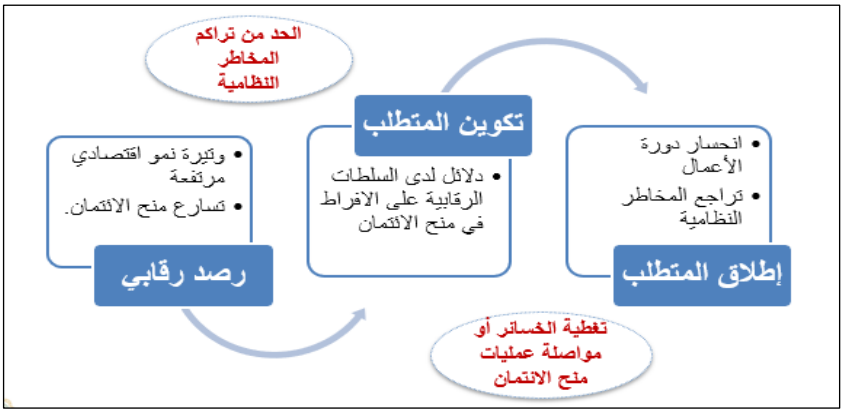

المصدر: من إعداد معدة الدراسة.

يرتبط تطبيق مثل هذا المتطلب الإضافي لرأس المال العديد من المزايا على صعيد الاقتصاد الكلي ومن أهمها:

- تجنيب السلطات الرقابية التدخل لدعم بعض المؤسسات المالية خشية تعرضها للتعثر المالي، هذه الكلفة التي يتحملها عادة دافعي الضرائب.
- ضمان وجود قدر كاف من الائتمان الممنوح والموجه لتمويل الانشطة الاقتصادية حتى في أوقات تعرض الاقتصاد للصدمات، وبالتالي ضمان وجود تمويل لأنشطة الاقتصاد العيني بما يقلل من فترات الركود الاقتصادي.
- الحيلولة دون توسع القطاع المالي في منح الائتمان في أوقات الرواج الاقتصادي وبالتالي الحد من تراكم المخاطر على مستوى القطاع المالي.
- الحيلولة دون تكون فقاعات أسعار الأصول وما ينتج عنها من أزمات مالية تؤثر على أنشطة القطاعين المالي والعيني على حد سواء.

بدأ تطبيق هذا المتطلب في الدول العربية في كل من **الكويت وعُمان** في عامي 2014 و2015، تلي ذلك قيام عدد من البنوك المركزية العربية بتطبيق هذا المتطلب خلال الفترة (2016-2018) حيث تم تطبيقه في كل من **الأردن، والسعودية، وفلسطين، وقطر، والمغرب.** ويجري حالياً العمل على تطبيق المتطلب في **تونس، وموريتانيا** فيما تقوم **مصر** حالياً بدراسة مدى إمكانية تطبيق ذلك المتطلب الرأسمالي.

جدول رقم (7)
تطبيق متطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية
Countercyclical Capital Buffer CCyB

الدولة	الوضع الراهن (*)	السنوات (**)	الملاحظات
الأردن	(4)	2016	- تم اصدارها بموجب تعليمات رأس المال التنظيمي رقم (2016/67).
السعودية	(4)	2016	-
السودان	(1)		-
سورية	(1)		-
العراق	(5)		-
عُمان	(4)	2015	-
فلسطين	(4)	2018	- تم تناولها في تعليمات رقم (1) لسنة 2018.
الكويت	(4)	2014	- من ضمن المعيار
مصر	(1)		- جارى حالياً دراسة مدى إمكانية تطبيق ذلك المتطلب الرأسمالي في الوقت الراهن.
موريتانيا	(3)	2018	- سيتم تحديد النسبة من قبل البنك المركزي مع الأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية وخاصة مخاطر نمو الائتمان المفرط.
المغرب	(4)	2016	- يتعين على البنوك احترام مقتضيات الإطار التنظيمي لبنك المغرب بشأن رأس المال مؤسسات الائتمان (Circular n° 1/W/16 amending and supplementing Circular n° (14/G/2013

* الوضع الحالي للمتطلبات الرقابية في كل دولة.
(1) عدم وجود مسودة إطار رقابي صادر عن البنك المركزي.
(2) تم إصدار مسودة إطار رقابي.
(3) تم إصدار إطار رقابي نهائي.
(4) بدء تطبيق الإطار الرقابي النهائي.
(5) لا ينطبق
(**) يشير هذا العمود إلى السنة التي نُشرت فيها المسودة أو الإطار الرقابي النهائي أو السنة التي يُتوقع النشر فيها أو السنة التي سيصبح فيها الإطار الرقابي ساري المفعول. في حالة ما إذا كانت السلطة الإشرافية لا تخطط لتنفيذ هذا المكون أو تخطط لتنفيذ المكون، ولكنها لا تعرف السنة التي سيتم تنفيذها فيها يمكن كتابة (لا ينطبق).
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

يعتبر البنك المركزي المسؤول بشكل رئيس عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالمتطلب في معظم الدول العربية التي قامت بالتطبيق الفعلي وكذلك في الدول التي هي بصدد التطبيق في المرحلة الحالية، فيما يقوم بنك **المغرب** باتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق المتطلب في إطار لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية المعنية بتحقيق الاستقرار المالي (لجنة تشمل عدة أطراف معنية برقابة النظام المالي).

تتراوح القيمة الحالية للمتطلب في عدد كبير من الدول العربية التي قامت بتطبيقه بين صفر في المائة و0.57 في المائة حتى عام 2018، بما يُفيد بعدم وجود قناعات لدى السلطات الرقابية تفيد بتراكم المخاطر الناتجة عن الإفراط في منح الائتمان بما يستدعي فرض قيمة غير صفرية للمتطلب. ترى معظم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن قيمة المتطلب الملائمة من وجهة نظرها في حال غياب وجود مخاطر نظامية في حدود سلطاتها الإشرافية تساوي صفر في المائة[19]. يُشار إلى أن هناك جدل في المرحلة الحالية وفي ضوء التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 التي عززت من قناعة السلطات الرقابية بإلزام البنوك بقيمة موجبة لهذا المتطلب حتى خلال فترات عدم وجود دلائل تفيد بوجود نمو مفرط لمستويات منح الائتمان في ظل الدور الإيجابي الذي لعبه هذا المتطلب في تعزيز قدرة البنوك على منح الائتمان خلال فترة الجائحة.

في أعقاب جائحة كوفيد-19، لجأت البنوك المركزية العربية إلى تخفيف مستويات التزام البنوك بمتطلب رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية، ففي المغرب تم تخفيف الالتزام بهذا المتطلب وتم تحديد مستواه عند صفر في المائة.

[19] بعض الدول لا تعتمد قيمة صفرية للمتطلب حال غياب وجود مخاطر ناتجة عن الإفراط في منح الائتمان، فعلى سبيل المثال تفرض بريطانيا المتطلب بنسبة 1 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر في حال غياب وجود مثل هذه المخاطر.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه السلطات الرقابية وفق التجارب العربية على صعيد تطبيق متطلب رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية فيما يلي[20]:

- التحديد الدقيق للمؤشرات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد فيما إذا كان هناك تراكم للمخاطر النظامية ناتج عن النمو المفرط للائتمان.
- قد لا تعكس الاتجاهات التاريخية لمنح الائتمان التي يفترض الاعتماد عليها لتحديد فجوة الائتمان بشكل دقيق التطورات الراهنة ومستوى عمق القطاع المالي الحقيقي
- قد لا تعكس مستويات الائتمان الممنوح بالضرورة تزايد المخاطر بقدر ما تعكس وجود مصادر أخرى متاحة للتمويل من غير القطاع المصرفي .
- ليست هناك معلومات واضحة حول قرارات السلطات الرقابية فيما يتعلق بإطلاق المتطلب لاسيما إذا لم تحدث المخاطر المتوقعة وانما تراجعت.
- الإطار الحاكم يخلق نوع من التفاعل بين هذا المتطلب وباقي أدوات السياسة الاحترازية الكلية وباقي السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف وهو ما يفرض أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار.
- المنهجية الحالية المُقترحة من قبل لجنة بازل التي تقوم على احتساب فجوة الائتمان للناتج كمؤشر رئيسي لاتخاذ قرارات بشأن المتطلب قد لا تتناسب في كل الأحوال مع مقتضيات الأوضاع الائتمانية والهياكل الاقتصادية في بعض الدول العربية.

[20] هبة عبد المنعم (2019). "الرقابة على المؤسسات المحلية ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.، رقم 110، وصندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

للتغلب على هذه التحديات عملت السلطات الرقابية في بعض البلدان العربية التي قامت بتطبيق المتطلب (**المغرب والأردن**) على التحديد الدقيق للمؤشرات الملائمة والقيام بدراسة مدى فاعلية تلك الموصي بها من قبل لجنة بازل. إضافة إلى المتابعة الحثيثة وعن كثب لمستويات المخاطر النظامية في القطاع المصرفي من خلال عدد من المؤشرات والدراسات الدورية واختبارات الضغط. كذلك يتم بشكل دوري مراجعة آخر التطورات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات الدولية فيما يتعلق بتطبيق المتطلب بالإضافة إلى الوقوف على تجارب الدول الأخرى.

هذا وتتمثل أبرز التحديات الفنية كما سبق الإشارة في كون المنهجية الحالية المقترحة من قبل لجنة بازل التي تقوم على احتساب فجوة الائتمان للناتج كمؤشر رئيسي لاتخاذ قرارات بشأن المتطلب قد لا تتناسب في كل الأحوال مع مقتضيات الأوضاع الائتمانية والاقتصادية في بعض الدول العربية وفقاً لهياكلها الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بالدول العربية المُصدرة للنفط التي قد يشهد ناتجها المحلي الإجمالي تقلبات في بعض السنوات تعكس بشكل كبير التغيرات في الأسعار العالمية للنفط وهو ما قد يؤثر على احتساب مؤشر فجوة الائتمان.

فعلى سبيل المثال، قد لا يُعزى الارتفاع الكبير في مستوى فجوة الائتمان للناتج إلى الإفراط في منح الائتمان بقدر ما يُعزى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تراجع الأسعار العالمية للنفط. بالتالي فإن اعتماد مؤشر فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج بصورته الحالية لاتخاذ قرارات بشأن المتطلب قد يؤدي إلى قرارات رقابية غير صائبة نتيجة الهياكل الاقتصادية لهذه الدول ما لم يُعزز بعدد من المؤشرات الإضافية الأخرى وهو ما تسعى بالفعل السلطات الرقابية التي قامت بتطبيق هذا المتطلب في البلدان العربية المُصدرة للنفط إلى العمل عليه بحيث يتم التيقن من سلامة القرارات المتعلقة بفرض أو إطلاق المتطلب وذلك كما هو الحال في **السعودية، وقطر، وعُمان**. كذلك تتجه بعض هذه الدول إلى

احتساب مؤشر فجوة الائتمان إلى الناتج غير النفطي بهدف التغلب على الإشكالية السابق الإشارة إليها.

إضافة إلى ذلك واجهت **فلسطين** تحديات تتعلق بتقبل المصارف للزيادة في متطلبات رأس المال ذات العلاقة، علاوة على التقلبات السياسية والاقتصادية المفاجئة حتى خلال فترة بناء المتطلب. وللتغلب على هذه التحديات عمدت مؤسسة النقد الفلسطينية إلى التواصل المستمر مع الإدارات العليا للمصارف لتعزيز المفاهيم المتعلقة بأهمية بناء هذا المتطلب، إضافة إلى التطبيق التدريجي ومنح المهل الكافية لبناء المتطلب بما يتوافق مع المعايير والهدف الأساسي من هذا المصد. كذلك تواجه بعض البنوك المركزية العربية تحديات فيما يتعلق بدراسة تأثير أدوات السياسة الاحترازية الكلية وعلى الأخص متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية على القطاع المالي والحقيقي (**المغرب**). لمواجهة هذه التحديات، يسعى بنك المغرب إلى التعاون مع بعثة فنية من صندوق النقد الدولي لتقديم المعونة الفنية للبنك من أجل تطوير نموذج احترازي لدراسة تأثير أدوات السياسة الاحترازية الكلية على القطاعين المالي والحقيقي.

(4) إطار السيولة

رغم اتجاه إصلاحات بازل 2 إلى تعزيز متطلبات رأس المال، إلا أن ذلك لا يعتبر كافياً لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي، لا سيما في ظل عدم وجود إطار عالمي لمتطلبات السيولة حتى عام 2011، وهو ما استلزم وجود أدوات رقابية (متطلبين رقابيين لإدارة مخاطر السيولة) على نفس القدر من الأهمية يهدفان إلى تعزيز السيولة على مستوى القطاعات المصرفية في الأجلين القصير والمتوسط.

تنبع أهمية هذه المتطلبات على ضوء تعرض بعض المصارف لصعوبات خلال الأزمة المالية العالمية رغم احتفاظها بمستويات جيدة من الملاءة

المالية، وهو ما يعزى إلى عدم اتباعها لسياسات منضبطة لإدارة السيولة. بناء على ما سبق، اتضح أهمية تبني معايير دولية للسيولة، حيث قامت لجنة بازل في عام 2008 بتطوير ونشر مبادئ الإدارة الحصيفة لمخاطر السيولة والإشراف المصرفي (Sound Liquidity Risk Management and Supervision).

توفر هذه المبادئ الأطر الاسترشادية والمشورة الفنية اللازمة فيما يتعلق بمخاطر إدارة السيولة. وكي يتحقق هذا الهدف لابد وأن يتم تبنيها على مستوى كامل القطاعات المصرفية والسلطات الإشرافية على مستوى العالم. ومن ثم تتابع اللجنة عن كثب مستوى التزام المصارف بهذه المتطلبات.

ولتمكين السلطات الرقابية من متابعة وتقييم مخاطر السيولة على مستوى الوحدات المصرفية أو على مستوى القطاع المصرفي ككل طورت لجنة بازل عام 2009 ما يُعرف بـ "مصفوفة رصد مخاطر السيولة " Liquidity Risk Monitoring Metrics"، وبحيث توفر هذه المصفوفة للسلطات الرقابية الحد الأدنى من المؤشرات التي يتعين رصدها ومراقبتها بشكل مستمر لضمان الإدارة السليمة لمخاطر السيولة. وبهدف استكمال الأطر الرقابية لإدارة مخاطر السيولة تم استحداث متطلبين كميين لدعم السيولة يمثلان الحدود الدنيا لتوفر السيولة في الجهاز المصرفي في الأجل القصير والمتوسط.

يتمثل المتطلب الأول في نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) [21] الذي يستهدف ضمان احتفاظ المصارف بحد أدنى للسيولة

[21] **نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio:** توضح نسبة تغطية السيولة مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لدى البنك لمقابلة احتياجات السيولة في الأجل القصير (على مدى 30 يوم) في ظل سيناريو لظروف ضاغطة.
نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة خلال 30 يوماً ≥ 100%
الأصول السائلة عالية الجودة تتمثل في النقدية والأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية بقيمه لا تقل عن قيمتها السوقية لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوماً.

المصرفية في الأجل القصير يغطي صافي التدفقات الخارجة للمصارف (خلال فترة ثلاثين يوماً). ويتمثل المتطلب الثاني في نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)[22]، والذي يستهدف ضمان وجود مصادر تمويل مستقرة لدى المصارف في الأجل المتوسط لتمويل أنشطتها المالية (لمدة لا تقل عن سنة).

بناء عليه يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في المصارف عن 100 في المائة بداية من عام 2019، فيما يسمح للمصارف في أوقات الأزمات المالية استخدام المخزون المتوافر لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية التزاماتها وذلك تحت إشراف السلطات الرقابية، وهو ما قد يعني انخفاض النسبة عن المستوى المقرر لها في هذه الأوقات. كذلك قد تنخفض هذه النسبة عن هذا المستوى حال قيام الدولة بتنفيذ حزم من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قد تتطلب دعماً من القطاع المالي والمصرفي[23]. كما ينبغي وفق المعيار الكمي الثاني المتمثل في نسبة صافي التمويل المستقر ضمان وجود حد أدنى كافي من المصادر المالية المستقرة لتمويل الأصول داخل الميزانية خلال عام كامل، وتوفر سيولة طارئة تساعد على تمويل بعض الالتزامات خارج الميزانية، وبحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن 100 في المائة.

---

22 **نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NFSR):** تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك وفق سيناريو الأحوال الضاغطة سواءً نتيجة كساد أو أية ظروف غير مواتية، مقارنةً بالتوظيفات في الأصول وكذا احتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية تتطلب تمويل مستقر متاح.
تهدف هذه النسبة إلى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه. ويجب أن تزيد نسبة صافي التمويل المستقر عن 100 %.
نسبة صافي التمويل المستقر = قيمة التمويل المستقر المتاح/ قيمة صافي التمويل المستقر المطلوب ≥ 100%

(23) Basel Committee for Banking Supervision (2013). "Basel III: Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools", Bank for International Settlement, Jan.

شكل رقم (5)
إطار متطلبات السيولة في سياق بازل 3

المصدر: من إعداد معدة الدراسة.

فيما يتعلق **بتطبيق نسب السيولة في الدول العربية**[24]، تم تطبيق هاتين النسبتين بشكل تدريجي خلال الفترة (2014-2017) للوصول إلى نسبة 100 في المائة في 2019 وفقاً لإطار بازل، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات نوعية خاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل عام، يجب التزام البنوك بها كحد أدنى في ثمان دول عربية بما يشمل **الإمارات، وتونس، والسعودية وعُمان والعراق، والكويت، ومصر، والمغرب**. فيما تم وضع الإطار الرقابي لهاتين النسبتين في **فلسطين** في عام 2018، وقامت **السودان** في عام 2019 ببدء تطبيق الإطار الرقابي لنسبة تغطية السيولة في عام 2019، في حين لا يتوفر بعد إطار رقابي لنسبة صافي التمويل المستقر. كذلك **قام البنك المركزي الأردني** في عام 2020 بإصدار مسودة إطار رقابي نهائي لتطبيق نسبة تغطية السيولة، فيما يجري العمل على إصدار مسودة تعليمات رقابية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، جدول رقم (8) و(9)، و(10).

[24] د. هبة عبد المنعم، (2018). " إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، وصندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

جدول رقم (8)
تدرج تنفيذ نسبة تغطية السيولة في الدول العربية

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأردن	--	--	--	%100	%100	%100
السعودية	--	%100	%100	%100	%100	%100
السودان	--	--	--	%100	%100	%100
العراق	%80	%90	%100	%100	%100	%100
عُمان	%80	%90	%100	%100	%100	%100
فلسطين	--	%100	%100	%100	%100	%100
الكويت	%100	%100	%100	%100	%100	%100
مصر	%80	%90	%100	%100	%100	%100
المغرب	%80	%90	%100	%100	%100	%100

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

جدول رقم (9)
تدرج نسبة صافي التمويل المستقر في الدول العربية

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأردن	--	--	--	%100	%100	%100
السعودية	--	%100	%100	%100	%100	%100
السودان	--	--	--	%100	%100	%100
العراق	%100	%100	%100	%100	%100	%100
عُمان	--	--	%100	%100	%100	%100
فلسطين	--	%100	%100	%100	%100	%100
الكويت	--	%100	%100	%100	%100	%100
مصر	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المغرب	--	--	سوف يتم تحديد النسبة بعد دراسة قياس الأثر	سوف يتم تحديد النسبة بعد دراسة قياس الأثر	سوف يتم تحديد النسبة بعد دراسة قياس الأثر	سوف يتم تحديد النسبة بعد دراسة قياس الأثر

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

جدول رقم (10)
تطبيق إطار السيولة في الدول العربية

الدولة	عناصر الإطار الرقابي	الوضع الحالي (*)	السنوات (**)	الملاحظات
الأردن	نسبة السيولة	(3)	2020	تم إصدار إطار رقابي نهائي.
	نسبة صافي التمويل المستقر	(1)	2020	جاري العمل على اعداد مسودة تعليمات.
الإمارات	نسبة السيولة	(4)	2015	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2015	
البحرين	نسبة السيولة	(4)	2019	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2019	
السعودية	نسبة السيولة	(4)	2015	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2015	
السودان	نسبة السيولة	(4)	2019	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(1)		
العراق	نسبة السيولة	(4)	2017	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2017	
عَمان	نسبة السيولة	(4)	2015	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2016	
فلسطين	نسبة السيولة	(4)	2018	تم تناولها من خلال تعليمات رقم (4) لسنة 2018.
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2018	تم تناولها من خلال تعليمات رقم (5) لسنة 2018.
الكويت	نسبة السيولة	(4)	2014	
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2015	
مصر	نسبة السيولة	(4)	2016	تم تطبيق النسبة بشكل تدريجي بدءً من 2016 للوصول الى نسبة 100 في المائة في 2019 وفقاً

				لإطار بازل، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات نوعية خاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل عام يجب التزام البنوك بها كحد أدنى.
	نسبة صافي التمويل المستقر	(4)	2016	تم التطبيق في 2016 لتقوم البنوك بالالتزام بنسبة 100% كحد أدنى.
موريتانيا	نسبة السيولة	(4)	2020	بدء تطبيق الإطار الرقابي النهائي(LCR) في عام 2019 وسرى مفعوله منذ بداية 2020
	نسبة صافي التمويل المستقر	(3)	2022	تم إصدار مسودة إطار رقابي
المغرب	نسبة السيولة	(4)	2013	يتعين على البنوك احترام مقتضيات الاطار التنظيمي لبنك المغرب بشأن نسبة السيولة (Circular n° 15/G/2013)
	نسبة صافي التمويل المستقر			تم التخطيط لهذا المعيار بعد الأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي للمغرب الذي يشهد انخفاضاً في نمو الائتمان في السنوات الماضية

* الوضع الحالي للمتطلبات الرقابية في كل دولة.
(1) عدم وجود مسودة إطار رقابي صادر عن البنك المركزي.
(2) تم إصدار مسودة إطار رقابي.
(3) تم إصدار إطار رقابي نهائي.
(4) بدء تطبيق الإطار الرقابي النهائي.
(5) لا ينطبق
(**) يشير هذا العمود إلى السنة التي نُشرت فيها المسودة أو الإطار الرقابي النهائي أو السنة التي يُتوقع النشر فيها أو السنة التي سيصبح فيها الإطار الرقابي ساري المفعول. في حالة ما إذا كانت السلطة الإشرافية لا تخطط لتنفيذ هذا المكون أو تخطط لتنفيذ المكون، ولكنها لا تعرف السنة التي سيتم تنفيذها فيها يمكن كتابة (لا ينطبق).

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

على صعيد المستويات الفعلية لنسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، تجاوزت نسبة تغطية السيولة النسبة المقررة وفق متطلبات بازل 3 في معظم الدول العربية التي طبقت هذا المتطلب وتراوحت ما بين 129.6 في **لبنان** ونحو 827 في المائة و1453 في المائة كأعلى قيمة مسجلة في كل من **مصر ولبنان** على التوالي. وكان الاستثناء من ذلك انخفاض هذه النسبة دون المستوى المقرر من قبل لجنة بازل في **اليمن** حيث بلغت النسبة 72.4 في المائة نتيجة الأوضاع الاستثنائية التي تمر

بها البلاد. في نفس الإطار، فاقت أيضاً نسبة صافي التمويل المستقر المستويات المقررة بإطار بازل 3 البالغة مائة في المائة في الدول العربية التي طبقتها باستثناء **السودان** حيث سجلت النسبة انحرافاً بسيطاً في عام 2019 مستقرة عند مستوى 97 في المائة، الشكل رقم (6).

شكل رقم (6)
النسب الفعلية لتغطية السيولة وصافي التمويل المستقر في الدول العربية (2019)

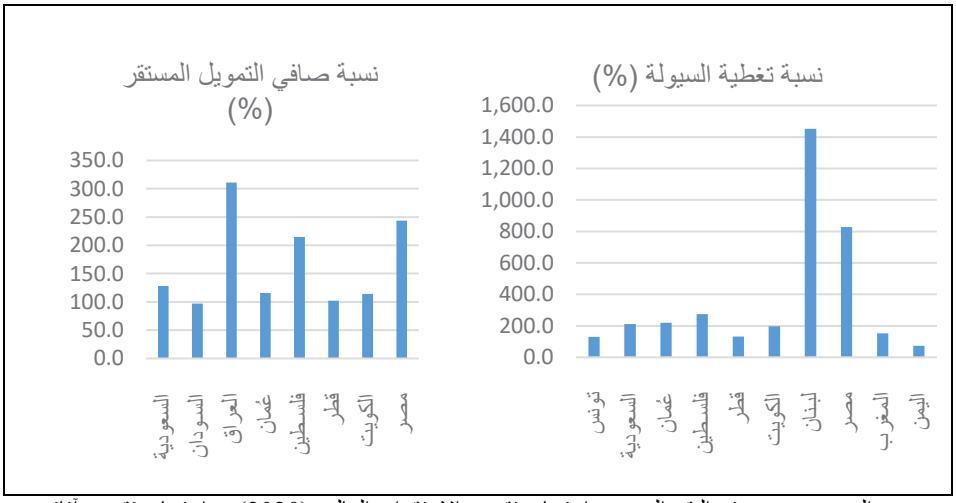

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي (2020)، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الثالث عشر.

لمواجهة التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 ولتعزيز السيولة المصرفية لجأت بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى تخفيف الالتزام بالمتطلبات الرقابية لنسبتي السيولة في عام 2020. فعلى سبيل المثال، سمح **بنك الكويت المركزي** بخفض الحد الأدنى لنسبتي تغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر من 100 إلى 80 في المائة.

أوضح التطبيق العملي للأطر الرقابية الخاصة بالمتطلبات الكمية للسيولة (نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر) وجود بعض التحديات التي

تواجه المصارف العربية على صعيد الالتزام بمتطلبات السيولة الصادرة عن لجنة بازل من أهمها:

- عدم كفاية ومحدودية الأصول السائلة عالية الجودة (High Quality Liquid Asset - HQLA) وانخفاض مستويات تداول بعض هذه الأصول وتركزها في الأوراق المالية الحكومية في عدد كبير من الدول العربية.
- تحديات ترتبط باعتماد التصنيف الخارجي للائتمان كشرط من شروط تأهيل الأدوات المالية ضمن مخزون الأصول عالية الجودة.
- صعوبات تتعلق بقدرة المصارف على تصنيف الودائع حسب طبيعتها وما إذا كانت مستقرة أو غير مستقرة، لا سيما فيما يتعلق بودائع الافراد والمنشآت الصغيرة التي ليس لها تاريخ استحقاق.
- ارتفاع الأهمية النسبية للودائع غير المستقرة ذات الطبيعة المؤسسية في بعض الدول العربية، وارتفاع حجم القروض المُصنفة (القروض غير الموظفة) والسحب على المكشوف وهو ما يؤثر على قدرة المصارف على الوفاء بمتطلبات السيولة الكمية.
- تطبيق متطلبات السيولة على صعيد مُجمع (Consolidated base)، لا سيما فيما يتعلق بتعريف الودائع المستقرة وفقاً للقواعد المعمول بها في البلد المضيف أو البلد الأم، وتطبيق معاملات الترجيح (Haircuts) و(Run-off rates) على مستوى المصرف الأم أو بحسب خصائص البلد المضيف.
- صعوبة الحصول على تمويل لمدى زمني أطول بالعملات المحلية والتمويل بالجملة، إضافة إلى تطوير أدوات إدارة النقد بما يتماشى مع نسبة صافي التمويل المستقر.
- صعوبات ناتجة عن اعتماد المصارف الاجنبية العاملة في بعض الدول العربية على رؤوس أموال تشغيلية.

- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر بالعملات الأجنبية لدى بعض المصارف في فترات زمنية متفاوتة مقارنة بتلك الخاصة بالعملة المحلية.
- تحديات مرتبطة بقدرة أنظمة إدارة المعلومات على توفير بيانات تفصيلية لبنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

بناء على ما سبق، سعت المصارف المركزية العربية إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المصارف على صعيد تطبيق متطلبات السيولة من خلال العمل على توفير أدوات إدارة سيولة لكافة البنوك المحلية وذلك من أجل تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة وبذل الجهود اللازمة لتطوير أسواق النقد وأسواق رأس المال وزيادة مستويات عمق ونشاط هذه الأسواق وخفض مستويات التركز بها بالتعاون مع السلطات الإشرافية الأخرى ذات العلاقة.

كذلك حرصت المصارف المركزية العربية على تشجيع المصارف على تنويع مخزون الأصول السائلة عالية الجودة سواء على مستوى المصارف أو على مستوى الوحدات التابعة لها وبحيث لا يتم استعمال أي فائض في السيولة لدى أي من الوحدات التابعة للمصارف لتغطية نقص السيولة لدى أي من الوحدات التابعة الأخرى.

وبهدف التغلب على صعوبات تقسيم ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة عملت بعض المصارف المركزية على تصميم نماذج موحدة لتقسيم ودائع الافراد والمنشآت الصغيرة التي ليس لها تاريخ استحقاق الى ودائع مستقرة وودائع أقل استقراراً، كما أدرجت العديد من الايضاحات التفصيلية للبنود المختلفة للنسب بالنماذج المراد استيفاءها من قبل البنوك لتوحيد المعالجة على مستوى كافة المصارف. كما حرصت بعض المصارف المركزية العربية على تشجيع المصارف التي تعاني من انخفاض نسبة تغطية السيولة إلى تسييل الموجودات أو تعزيز رؤوس أموالها للوفاء بنسب

السيولة، كما تم اعتماد مخاطر السيولة كعنصر أساسي ضمن نظام تصنيف البنوك، واخضاع البنوك التي تشكو من صعوبات واشكاليات انحسار السيولة إلى متابعة مكثفة ودفعها نحو تحسين مستوى كفاية الأصول السائلة والودائع المستقرة.

إطار رقم (3)
بعض التحديات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة في تطبيق إطار متطلبات السيولة وفق بازل 3 [25]

فيما يتعلق بتطبيق **متطلبات السيولة في إطار بازل III**، تشير نتائج الاستبيان إلى انه من بين الدول الخمسة عشر التي قامت باستيفاء الاستبيان أصدرت البنوك المركزية في خمس دول عربية في كل من البحرين، والسعودية، وفلسطين، وعُمان، والكويت الإطار الرقابي لنسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، فيما تعمل البنوك المركزية في باقي الدول على استكمال إصدار هذا الإطار. تعتبر كل من **تونس والسعودية** من أوائل الدول العربية التي طبقت هذه النسبة في عام 2015. سجلت نسبة تغطية السيولة ارتفاعاً في عدد من الدول العربية التي بدأت بتنفيذ هذا المتطلب خلال السنوات السابقة إلى ما يفوق النسبة المقررة وفق لجنة بازل البالغة 100 في المائة كما هو الحال في **فلسطين** (257 في المائة)، **والسعودية** (198 في المائة)، و**تونس** (123 في المائة).

بخلاف متطلبات رأس المال، تواجه عدد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تحديات فيما يتعلق بالوفاء بمتطلب نسبة تغطية السيولة وفق بازل III يتمثل أهمها في عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية على غرار الصكوك خاصة منها السيادية المطروحة من قبل الدولة وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل، وذلك كما هو الحال في كل من **البحرين وتونس، والسعودية، وسورية، وفلسطين**. في المقابل، لم يواجه البنك المركزي **المصري** تحديات فيما يتعلق بالوفاء بنسبة السيولة حيث فاقت النسبة الفعلية لديها الحد الأدنى المطلوب، نتيجة امتلاكها حجم كبير من الأصول السائلة عالية الجودة. كما لم يواجه بنك **الكويت** المركزي تحديات فيما يتعلق بالوفاء بنسبة السيولة حيث قام بتوجيه البنوك لتعزيز قدرتها على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول عالية الجودة لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لفرضية ضغط لمدة 30 يوماً. كما يعمل البنك على إعداد دراسة الأثر الكمي لتطبيق نسبة تغطية السيولة، وقد أظهرت نتائج الدراسة قدرة عالية لدى البنوك الكويتية ومن ضمنها البنوك

[25] د. هبة عبد المنعم، (2018). ""إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

المتوافقة مع الشريعة على تلبية متطلبات تطبيق هذه النسبة وبمعدلات تفوق الحد الأدنى لها وهي 100 في المائة حتى في الأوقات الضاغطة.

وفي **عُمان**، يعمل البنك المركزي حالياً على وضع الأسس لطرح أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة بما يواكب مستجدات الوضع المصرفي في السلطنة. وبهدف تجاوز التحديات السابق الإشارة إليها قام مصرف **البحرين** المركزي بإصدار صكوك السلم والإجارة، في حين عمل **البنك المركزي السعودي** على توفير التسهيلات للبنوك المتوافقة مع الشريعة بصيغة المرابحة.

في **سورية**، يعمل البنك المركزي الآن على وضع التعليمات اللازمة بهذا الخصوص. من جانب آخر، ونظراً لأهمية وجود أسواق للأوراق المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الوفاء بنسب السيولة في إطار متطلبات بازل III بذلت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في عدد من الدول العربية مجهودات لتطوير سوق الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة. فيما يتعلق بنسبة صافي التمويل المستقر، واجهت بعض البنوك المركزية العربية تحديات فيما يتعلق بتطبيق نسبة التمويل المستقر. ففي **البحرين** تمثل أهمها في تصنيف الودائع المستقرة خاصة الودائع بدون آجال استحقاق، وعدم توفر بدائل مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بحسب بنود النسبة المختلفة المتضمنة في **فلسطين**. كما ظهرت بعض التحديات في بداية تطبيق النسبة، تتمثل في تبويب بعض المراكز المالية ببسط ومقام النسبة وفقاً لمقررات بازل III في **مصر**، فيما لا تواجه البنوك حالياً أية تحديات في مصر، حيث تحتفظ البنوك بنسب فعلية تفوق الحد الأدنى المطلوب. كذلك لم تواجه البنوك في **السعودية والكويت** تحديات تتعلق بالوفاء بنسبة صافي التمويل المستقر.

لتمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الوفاء بهذه النسبة عملت البنوك المركزية على تذليل التحديات القائمة. ففي **فلسطين**، يتم مناقشة آلية اصدار التعليمات بين الجهة الرقابية والقطاع المصرفي وفق آلية تطبيق تدريجية تُمكن القطاع المصرفي من التطبيق السلس لهذه التعليمات. كما تأخذ التعليمات الصادرة بعين الاعتبار خصوصية وضع الاقتصاد الفلسطيني. كما يعمل بنك **الكويت** المركزي على تمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الوفاء بنسبة صافي التمويل المستقر من خلال توجيه البنوك لتعزيز مصادر التمويل المستقر لديها في ضوء موائمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية للحد من اعتماد البنوك في تمويل أصولها على مصادر التمويل قصيرة الأجل غير المستقرة. إضافة إلى إعطاء البنوك فترة زمنية مدتها (سنتين) لتطبيق نسبة الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر البالغة 100 في المائة، وكامل التعليمات، في ضوء تعليمات لجنة بازل واسترشاداً بالتطبيقات العالمية.

(5) إطار الرفع المالي

أدخلت لجنة بازل نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio) [26] بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، تعمل جنباً إلى جنب مع متطلبات رأس المال. تقدم هذه النسبة ضمانات إضافية حال عدم قدرة نماذج تقييم المخاطر المطبقة في البنوك على تقدير المخاطر المصرفية بشكل سليم أو في حال وجود أخطاء في تقييم المخاطر. لذا تُعد بمثابة متطلب إضافي موثوق به لتعزيز صلابة ومتانة رؤوس أموال البنوك. تضمن هذه النسبة أن يغطي رأس المال ما يزيد عن 3 في المائة من مجمل الأصول غير المرجحة بالمخاطر.

لا يزال عدد من الدول العربية تعمل على تطبيق متطلب نسبة الرفع المالي وفق متطلبات بازل 3، حيث بدء العمل بالإطار الرقابي النهائي لتطبيق هذه النسبة في خمس دول عربية فقط خلال الفترة (2014-2018) بحسب الاستبيان الذي تستند إليه هذه الدراسة ذلك بما يشمل **الأردن والسعودية وعُمان والكويت ومصر**، فيما صدر الإطار الرقابي النهائي لتطبيق هذه النسبة في عام 2020 في كل من **العراق والمغرب**. وقد تم إدخال هذا المتطلب في **المغرب** في بداية عام 2021. يجري العمل على إصدار الإطار الرقابي لتطبيق هذه النسبة في باقي الدول العربية.

---

26 نسبة الرفع المالي = الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية الواردة في معيار كفاية رأس المال* / كافة بنود الأصول والبنود خارج الميزانية**

* مع الأخذ في الاعتبار البنود التي يتم خصمها عند احتساب معيار كفاية رأس المال.

** وفقا للقيمة المحاسبية التي يتم إظهارها عند إعداد القوائم المالية لها (دون ترجيحها بأوزان مخاطر).

جدول رقم (11)
تطبيق إطار الرفع المالي في الدول العربية

الدولة	الوضع الحالي (*)	السنوات (**)	الملاحظات
الأردن	(4)	2017	تم إصدارها بموجب تعليمات رأس المال التنظيمي رقم (2016/67)
السعودية	(4)	2015	
السودان	(1)		
العراق	(1)	2020	لحين اكتمال المسودة النهائية لكفاية رأس المال وفق بازل III
عُمان	(4)	2018	
فلسطين	(2)	2022	جاري العمل على إصدار تعليمات بالخصوص في عام 2022 أو السنوات اللاحقة..
الكويت	(4)	2014	
مصر	(4)	2018	تم بدء العمل بتعليمات الرافعة المالية في 2015 على أن تلتزم البنوك بالحد الأدنى المقرر (3 في المائة) وفقاً لمقررات بازل كنسبة استرشاديه اعتباراً من سبتمبر 2015 حتى عام 2017، وكنسبة رقابيةُملزمة بدايةً من عام 2018.
المغرب	(4)	2021	تم إدخال المتطلبات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية وفقاً لمعايير بازل الدولية، في بداية سنة 2021.

* الوضع الحالي للمتطلبات الرقابية في كل دولة.
(1) عدم وجود مسودة إطار رقابي صادر عن البنك المركزي.
(2) تم إصدار مسودة إطار رقابي.
(3) تم إصدار إطار رقابي نهائي.
(4) بدء تطبيق الإطار الرقابي النهائي.
(5) لا ينطبق
(**) يشير هذا العمود إلى السنة التي نُشرت فيها المسودة أو الإطار الرقابي النهائي أو السنة التي يُتوقع النشر فيها أو السنة التي سيصبح فيها الإطار الرقابي ساري المفعول. في حالة ما إذا كانت السلطة الإشرافية لا تخطط لتنفيذ هذا المكون أو تخطط لتنفيذ المكون، ولكنها لا تعرف السنة التي سيتم تنفيذها فيها يمكن كتابة (لا ينطبق).

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

رابعاً: الخلاصة والتوصيات

ركزت إصلاحات الرقابة المصرفية في الدول العربية على مدار العقود الماضية على تطبيق مقررات لجنة بازل الدولية من واقع حرص البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على ضمان السلامة المصرفية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة. في هذا السياق، استهدفت الدراسة الحالية الوقوف على الوضع الراهن لتطبيق إصلاحات بازل في الدول العربية وطبيعة التحديات التي واجهت البنوك المركزية العربية في هذا الإطار بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات وتطبيق المعايير الدولية الكفيلة بتعزيز متانة القطاعات المصرفية العربية.

استندت الدراسة إلى نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض وتم استيفائه من قبل المختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما استفادت الدراسة من الدراسات الأخرى السابقة الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية في هذا الإطار في سنوات سابقة والتي استهدفت رصد مستوى تطبيق معايير بازل المختلفة في الدول العربية. في هذا الإطار، بذلت العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال السنوات السابقة جهوداً ملموسة لتطبيق مقررات بازل لاسيما بازل 3، حيث قطعت الدول العربية شوطاً على صعيد تطبيق المتطلبات التنظيمية لرأس المال والسيولة، وانتهى بعضها من إصدار الأطر الرقابية النهائية الخاصة بهذه الإصلاحات بالتشاور مع القطاع المصرفي، فيما يعمل البعض الآخر على إصدار البعض من هذه الأطر في المرحلة الحالية خاصة فيما يتعلق تطوير أساليب قياس المخاطر وإطار الرفع المالي.

يستفيد عدد من الدول العربية في هذا الإطار من مبدأ التناسبية في تطبيق إصلاحات بازل 3، بما يواءم خصوصية الأوضاع المصرفية والنظم الاقتصادية، التي تتباين من دولة لأخرى. بناءً عليه، نجد أن دولة عربية

مثل **السعودية** وهي عضو في مجموعة العشرين ولجنة بازل الدولية تلتزم بشكل كامل بإطار متطلبات بازل 3 بل ولديها واحدة من أعلى مستويات كفاية رأس المال على مستوى الدول أعضاء اللجنة، فيما تلتزم دول عربية أخرى من غير الأعضاء في لجنة بازل، مثل **الأردن والكويت** طواعية بتطبيق الإطار الكامل لبازل 3 رغم كونها من غير الدول الأعضاء في لجنة بازل من دواعي حرص البنوك المركزية في هذه الدول على التوافق الكامل مع أفضل الممارسات الدولية للرقابة المصرفية. في حين تتبنى باقي الدول العربية مبدأ التناسبية في تطبيق هذه المتطلبات بحسب ما يتوافق مع نظمها المصرفية والاقتصادية.

طبقت العديد من الدول العربية الإطار الرقابي لرأس المال وفق متطلبات بازل 3 ولم تواجه الكثير من التحديات في هذا السياق خاصة في ظل ارتفاع مستويات كفاية رأس المال لديها بما يفوق المستويات المقررة وفق هذه المعايير. كذلك طبق عدد من الدول العربية متطلبات بازل فيما يتعلق بالمصدات الرأسمالية الثلاث: الدعامة التحوطية، ورأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، ورأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية. ساهمت هذه المصدات الرأسمالية بشكل كبير في تقوية القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي، كما ساهمت تعليمات السلطات الإشرافية للبنوك بتحرير/ استخدام جزء من هذه المصدات الرأسمالية في دعم قدرة البنوك على مواصلة منح الائتمان للتخفيف من حجم التداعيات الناتجة عن أزمة جائحة كوفيد-19 في عام 2020.

كذلك سعت البنوك المركزية العربية إلى تطبيق إطار السيولة ممثلاً في إلزام البنوك بتطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفق متطلبات بازل، وواجهت في هذا السياق تحديات ترتبط بمحدودية الأصول السائلة عالية الجودة في بعض الدول العربية، واعتماد التصنيف الخارجي للائتمان كشرط من شروط تأهيل الأدوات المالية ضمن مخزون الأصول عالية الجودة، وصعوبات تتعلق بقدرة المصارف على تصنيف

الودائع بحسب مستويات استقرارها، لا سيما فيما يتعلق بودائع الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناء على ما سبق، سعت المصارف المركزية العربية إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المصارف على صعيد تطبيق متطلبات بازل 3 من خلال العديد من التدابير التي بذلت لتذليل هذه الصعوبات خلال العقد الأخير، ذلك في سياق تشاوري مع القطاع المصرفي ووفق نهج تدريجي لتطبيق هذه المتطلبات. استناداً إلى ما سبق، خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات على النحو التالي:

- أهمية مواصلة جهود السلطات الإشرافية العربية الرامية إلى تطبيق إطار متطلبات بازل 3 بما يتناسب مع خصوصية أوضاعها الاقتصادية والمصرفية مستفيدةً من تطبيق مبدأ التناسبية بهدف ضمان السلامة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.
- ضرورة التركيز على استكمال تطبيق إطار متطلبات بازل من خلال وضع الأطر الرقابية اللازمة لتطبيق متطلب إطار الرفع المالي بالتشاور مع القطاع المصرفي والقيام بدراسات الأثر الكمي لتحديد الأثر المتوقع لتطبيق هذا المتطلب.
- المتابعة الوثيقة مع القطاع المصرفي للرصد الدوري للتحديات التي تواجه البنوك على صعيد الالتزام بمتطلبي بازل لرأس المال والسيولة لإيجاد الحلول الملائمة التي تمكن القطاع المصرفي من الوفاء بها خاصة ما يتعلق بأساليب قياس المخاطر وتوفير أصول سائلة عالية الجودة.
- مواصلة التركيز على بناء المصدات الرأسمالية للقطاع المصرفي بما يسمح باحتواء المخاطر النظامية وتوفير هوامش رأسمالية وقائية يمكن الاستناد إليها لمواجهة أية أزمات محتملة بما يسمح باستمرار

قدرة القطاع المالي على توفير الدعم اللازم للقطاع الحقيقي في تلك الأوقات الاستثنائية.

- تشجيع البنوك على تبني أساليب كفؤة لقياس وإدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وتقوية قواعدها الرأسمالية بما يعكس المستويات المختلفة من المخاطر التي ترتبط بأصولها وفق متطلبات بازل وتشجيع دور مجالس إدارات البنوك في ضمان حوكمة إدارة المخاطر.
- أهمية قيام السلطات الإشرافية بالتأكد من قيام المصارف بإجراء اختبارات الضغط لتقييم المخاطر على الأقل مرة كل سنة لضمان موائمة مستوى التعرض الفعلي للمخاطر مع قدرة المصرف على تحمل مخاطر السيولة. بحيث يتعين على المصارف استخدام نتائج اختبار الضغط لضبط وتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة المخاطر ووضع خطط طوارئ فعالة خاصة فيما يتعلق بالبنوك ذات الأهمية النظامية.
- أهمية تعزيز قدرات السلطات الرقابية في مجال الرصد المستمر والدقيق للمؤشرات ذات العلاقة برصد دورات الائتمان والدورات المالية مع ما يتطلبه ذلك من تبني السلطات الإشرافية للأدوات التحليلية الملائمة لرصد طبيعة المؤشرات وانعكاساتها على الجهاز المصرفي بما يضمن سلامة قرارات السلطات الرقابية فيما يتعلق بفرض وإطلاق المتطلب. وكذلك دراسة أهمية وجود قيمة موجبة لهذا المتطلب حتى في حالات غياب وجود مؤشرات على الإفراط في منح الائتمان وذلك في ضوء الدور الفاعل الذي لعبه هذا المتطلب في تعزيز قدرة البنوك على منح الائتمان خلال جائحة كوفيد-19.
- ضرورة سعي السلطات الإشرافية إلى ضمان تطوير الأطر الرقابية الكفيلة بالتزام البنوك المتوافقة مع الشريعة بمقررات بازل 3 بما يضمن ويراعي خصوصية هذه الدول وتوفير المتطلبات الأساسية الكفيلة بضمان هذه النوعية من البنوك بتلك المقررات.

- ضرورة العمل على تعزيز منظومة ضمان الودائع وإدارة الأزمات بما يضمن صلابة القطاع المالي وقدرته على امتصاص أية مخاطر مالية أو اقتصادية محتملة.
- أهمية التعاون بين المصارف المركزية والسلطات الإشرافية الأخرى ذات العلاقة والتعاون كذلك مع السلطات الرقابية الأخرى عبر الحدود فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل.

خامساً: الملاحق

ملحق رقم (1)
تفعيل الإطار الزمني لتطبيق متطلبات بازل 3 في الدول العربية

العناصر الرقابية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الرافعة المالية	الأردن الكويت مصر	الأردن السعودية عُمان الكويت مصر	الأردن السعودية عُمان الكويت مصر	الأردن السعودية عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية السودان**** عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية* السودان**** العراق عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب
متطلب رأس المال التحفظي	الأردن عُمان الكويت المغرب	الأردن السعودية عُمان الكويت موريتانيا المغرب	الأردن السعودية عُمان الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية فلسطين العراق عُمان الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية السودان**** العراق عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية* السودان**** العراق عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب
نسبة الحد الأدنى لرأس المال عالي الجودة متضمناً رأس المال التحفظي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.	الأردن عُمان الكويت المغرب	الأردن السعودية عُمان الكويت المغرب	الأردن السعودية عُمان الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية العراق عُمان فلسطين الكويت مصر موريتانيا المغرب	الأردن السعودية السودان**** العراق عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية* السودان**** العراق عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب
نسبة الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال متضمناً	الأردن عُمان الكويت المغرب	الأردن السعودية عُمان الكويت المغرب	الأردن السعودية عُمان الكويت المغرب	الأردن السعودية العراق عُمان فلسطين	الأردن السعودية السودان**** العراق عُمان	الأردن السعودية* السودان**** العراق عُمان

العناصر الرقابية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال التحفظي.				الكويت موريتانيا المغرب	فلسطين الكويت المغرب	فلسطين الكويت المغرب
هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية	الأردن الكويت	الأردن السعودية فلسطين الكويت	الأردن السعودية المغرب الكويت	الأردن السعودية المغرب الكويت	الأردن السعودية السودان**** المغرب الكويت	الأردن السعودية السودان**** المغرب موريتانيا الكويت
هامش البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً	الأردن الكويت	الأردن السعودية الكويت	الأردن السعودية فلسطين مصر الكويت	الأردن السعودية فلسطين المغرب** الكويت	الأردن السعودية السودان**** فلسطين المغرب** الكويت	الأردن السعودية السودان**** العراق فلسطين المغرب** الكويت
نسبة تغطية السيولة	العراق الكويت	السعودية فلسطين العراق الكويت	السعودية عُمان فلسطين العراق الكويت مصر المغرب	الأردن السعودية السودان العراق عُمان فلسطين الكويت مصر موريتانيا المغرب	الأردن السعودية السودان العراق عُمان فلسطين الكويت فلسطين مصر المغرب	الأردن السعودية السودان العراق عُمان فلسطين الكويت مصر المغرب
نسبة صافي التمويل المستقر	العراق	السعودية العراق فلسطين الكويت	السعودية العراق فلسطين الكويت مصر	الأردن السعودية السودان العراق فلسطين الكويت مصر المغرب***	الأردن السعودية السودان العراق فلسطين الكويت مصر المغرب***	الأردن السعودية السودان العراق فلسطين الكويت مصر موريتانيا المغرب***

* المملكة في مرحلة العمل على تطبيق معايير بازل 3 المحدثة (Basel III new reforms) والمتوقع تطبيقها ابتداءً من يناير 2022.

** المملكة بصدد العمل على إصدار الإطار الرقابي.

*** سيتم دراسة تطبيقه وفقاً لدراسة الأثر الكمي التي سيقوم البنك المركزي بتطبيقها.

**** تخطط السودان لتطبيق المتطلب في عام 2021.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

جدول رقم (2)
أبرز التحديات على صعيد تطبيق بازل 3 وجهود البنوك المركزية للتغلب عليها

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
الركيزة الأولى: إطار متطلبات رأس المال		
متطلب رأس المال المعاكس للدورات		
• **العراق**	- عدم التطبيق حالياً لكون الخلل في الهيكلية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي. - المخاطر التي تحيط بالقطاع المصرفي تحد من فرض متطلبات إضافية على المصرف تحد من القاعدة الرأسمالية والتوظيف. - صعوبة الموائمة ما بين التطبيقات الجديدة والامكانيات لدى بعض المصارف من ناحية البنية التحتية الفنية والبشرية.	- التعاون المستمر ما بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة في سبيل تطوير الأطر الرقابية والاشرافية. - تقديم الدعم المستمر للمصارف العاملة قبل وبعد وخلال مرحلة التطبيق العملي للضوابط والتعليمات الجديدة من خلال إعداد ورش ودورات عمل متخصصة بذلك واعتماد على الأسئلة الأكثر تكراراً FAQs . - الاخذ بعين الاعتبار التسلسل الزمني للتطبيق الضوابط حسب درجة الأهمية النسبية ونوعية التداخل الموجود في تلك الضوابط
• **فلسطين**	- تقبل المصارف للزيادة في متطلبات رأس المال ذات العلاقة. - التقلبات السياسية والاقتصادية المفاجأة حتى خلال فترة بناء المصد.	- التواصل المستمر مع الإدارات العليا للمصارف لتعزيز المفاهيم المتعلقة بأهمية بناء هذا المصد. - التطبيق التدريجي ومنح المهل الكافية لبناء المصد بما يتوافق مع المعايير والهدف الأساسي من هذا المصد.
• **الكويت**	- صعوبة تحديد المؤشرات التي يعتمد عليها في تطبيق متطلب رأس المال المعاكس نظراً لتداخلها مع بعض وكثرة عددها، وعدم توافق دورية صدور البيانات.	- التركيز على المؤشرات التي تتناسب مع الاقتصاد الكويتي ومتابعتها بشكل دوري.
متطلب البنوك ذات الأهمية النظامية		
• **فلسطين**	- تقبل المصارف للزيادة في متطلبات رأس المال ذات العلاقة. - المتطلبات النوعية.	- التواصل المستمر مع الإدارات العليا للمصارف ومنح جدول زمني لبناء المصد. - تطبيق منهجية الرقابة المبنية على المخاطر.

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
• **المغرب**	- زيادة مهمة لمتطلبات رأس المال موازاة مع تباطؤ النشاط الائتماني الذي من الممكن أن يضعف	
• **مصر**	- نقل المفاهيم والمبادئ التي يعتمد عليها تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً لحساب المتطلب الرأسمالي الإضافي لها.	- تم إعطاء البنوك فترة للإعداد قبل التطبيق الإلزامي لهذا المتطلب حيث تم اصدار المنهجية التي تقوم عليها تحديد تلك البنوك في مايو 2017 مع توضيح أن تطبيق المتطلب الإضافي يتم بدءً من يناير 2019.
الإطار المعياري لمخاطر الائتمان		
• **فلسطين**	- ترتيب الأولويات في التطبيق خاصة وانه تم إصدار هذا الإطار من قبل لجنة بازل بشكله النهائي في العام 2017. علماً بأن الإصلاحات الصادرة في العام 2011 تم تبنيها من قبل سلطة النقد في العام 2018 وإصدار تعليمات بخصوصها وكان تطبيق إطار بازل 2 وتطوراتها في العام 2016.	- التركيز على تطبيق الإصلاحات الصادرة في العام 2011 على أن يتم تطبيق الإصلاحات الأخرى في وقت لاحق.
• **المغرب**	- نظام المعلومات المصرفية الذي سيتيح تجزئة العملاء، - يجب أن تغطي وكالات التصنيف أكبر عدد ممكن من الشركات. - الجزء غير مستخدم من الالتزامات خارج الميزانية[27]: لا يتم استخدام كل التزامات التمويل المقدمة من البنوك للعملاء. يمكن للعميل الحصول على عدة خطوط تمويل من البنوك ولكنه لا يستخدم في الواقع إلا واحدًا فقط. حتى إذا لم يتم استخدام التزامات البنوك الأخرى، فإنها ملزمة بأخذها بعين الاعتبار فيما يخص حساب متطلبات رأس المال.	

[27] لارتباطات غير المستخدمة خارج الميزانية العمومية: لا يتم استخدام جميع التزامات التمويل المقدمة من البنوك للعملاء. قد يكون لدى العميل بالفعل خطوط تمويل مع العديد من البنوك المحلية بينما في الواقع يستخدم واحدًا فقط. حتى إذا لم يتم استخدام التزامات البنوك الأخرى، فإنها تخضع لمتطلبات FP.

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
الإطار المعياري لمخاطر السوق		
• **فلسطين**	- ترتيب الأولويات - تعقيدات عملية الاحتساب المتعلقة بتحليل الحساسية ومدى توفر المعلومات ذات العلاقة.	- التركيز على تطبيق الإصلاحات الصادرة في العام 2011 على أن يتم تطبيق الإصلاحات الأخرى في وقت لاحق. - الاستفادة من وجود خيار تطبيق الطريقة المعيارية المبسطة والتي هي تشابه الطريقة المعيارية وفق متطلبات بازل 3.
• **المغرب**	- محفوظات البيانات حسب فئة البيانات، خاصة بالنسبة لبعض المشتقات	
الإطار المعياري لمخاطر التشغيل		
• **فلسطين**	- -ترتيب الأولويات	- - التركيز على تطبيق الإصلاحات الصادرة في العام 2011 على أن يتم تطبيق الإصلاحات الأخرى في وقت لاحق.
تقييد استخدام النماذج الداخلية لتقييم المخاطر		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات كونها غير مطبقة.	
• **الكويت**	- لا تستخدم البنوك النماذج الداخلية لتقييم المخاطر.	
• **المغرب**	- لكي تتمكن البنوك من استخدام النماذج الداخلية، يجب عليها احترام المتطلبات الكمية والنوعية من حيث: - تصميم النموذج، - إنشاء قاعدة بيانات بشكل خاص للبيانات التاريخية المتعلقة بالتقصير في الدفع، - اختبار الإجهاد (Stress test)، استخدم الاختبار (Use test). - يجب على البنوك طلب موافقة بنك المغرب لكي تتمكن من استخدام النماذج الداخلية. - يجب على البنوك استخدام هذه النماذج الداخلية في إطار إدارة المخاطر ومنح الائتمان.	
مخاطر ائتمان الطرف المقابل		
• **فلسطين**	- محدودية التعرضات للمشتقات وتمويل الأوراق المالية	- في المرحلة الحالية تم الاكتفاء بمتطلبات بازل 2 بالخصوص

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
• **مصر**	- يتم حالياً تطبيق الطريقة السائدة (current exposure method) وفقا لمقررات بازل II التي تعتمد على تكلفة الاستبدال والقيمة المتوقعة للتعرضات. وجارى حالياً دراسة التعليمات الصادرة لبازل في 2014 بشأن الأسوب المعياري لمخاطر الطرف المقابل.	- يتم حالياً تطبيق الطريقة السائدة (current exposure method) وفقا لمقررات بازل II التي تعتمد على تكلفة الاستبدال والقيمة المتوقعة للتعرضات. جارى حالياً دراسة التعليمات الصادرة لبازل في 2014 بشأن الأسوب المعياري لمخاطر الطرف المقابل.
مخاطر التوريق		
• **فلسطين**	- عدم وجود تعرضات حالية.	
• **المغرب**	- غياب مؤسسات تنقيط عمليات التوريق	
متطلبات رأس المال للتعرض للأطراف المقابلة المركزية (CCPs) وصناديق الاستثمارات في صناديق الأسهم		
• **السعودية**	- لا يوجد	-
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات كونها غير مطبقة.	
إطار الرفع المالي		
• **فلسطين**	- تحديد نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية. (يوجد مسودة)	- تم تحديدها كنسبة وتناسب مع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي.
• **مصر**	- التحديات كانت تتمثل في طرق القياس الخاصة بكل من المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية.	- تم إعطاء البنوك فترة للإعداد قبل التطبيق الإلزامي للنسبة ومناقشة استفسارات البنوك قبل التطبيق النهائي والقيام بدراسة الأثر الكمي. - وقد أسفرت نتائج دراسة الأثر الكمي عن قدرة البنوك وفقاً لمراكزها المالية على الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للنسبة.
الركيزة الثانية: عملية المراجعة الرقابية		
التعديلات الإضافية على الركيزة الثانية (الحوكمة وإدارة المخاطر)		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- عند تطبيق إطار بازل 2 وتطوراتها في العام 2016 تم الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الإضافية على الركيزة الثانية. - تم التطرق الى الحوكمة وإدارة المخاطر بالتفصيل ضمن التعليمات رقم (10) لسنة 2017.

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنوك The banking book (IRRBB) Interest rate risk in		
• **السعودية**	- عدم وضوح بعض القواعد والبنود المتضمنة في المعايير التي أصدرتها بازل بخصوص مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنوك	- المزيد من توضيح تطبيق التعليمات عن طريق إصدار تعميم رقم 381000040243
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- لم يتم تطبيقها.
• **المغرب**	- سيناريوهات الإجهاد أكثر تعقيدًا - التأثير على رأس المال الأساسي. - الإجراءات الصارمة للغاية فيما يتعلق بالميزانية العمومية للبنك.	
• **الكويت**	- لا يوجد	- يسعى بنك الكويت المركزي في الوقت الحالي لإجراء دراسة للأثر الكمي.
• **مصر**	- نقل المعرفة المفاهيم الجديدة الخاصة بالسيناريوهات المختلفة لقياس مخاطر أسعار العائد بالمحفظة المحتفظ بها لغير اغراض المتاجرة. - اعداد نماذج قياس مخاطر أسعار العائد وفقا لمقررات بازل وكيفية تحديد منحنى عائد موحد لكل عملة على حده للجنية المصري والعملات الأجنبية الرئيسية وتحديثه بشكل دوري كل ربع سنة وتطبيقه على البنوك العاملة في مصر.	- تم تصميم نماذج موحدة لقياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة متضمنة اتجاهات منحنى العائد للعملات المختلفة والسيناريوهات المختلفة الموضوعة من قبل لجنة بازل (6 سيناريوهات). - تم إجراء دراسة الأثر الكمي لمعرفة تأثير تلك التعليمات على البنوك واختبار مدى كفاية أنظمتها المعلوماتية لاستيفاء النموذج الكمية اللازمة. - تم التشاور مع البنوك بشأن المشاكل التي قد تواجهها عند التطبيق، بالإضافة لحرص البنك المركزي على إعطاء مهلة للبنوك لرفع درجة الاستيعاب لديها والتأهيل بالنسبة لطريقة قياس تلك المخاطر.. - يتم تحديث منحنى العائد للعملات المختلفة بشكل دوري كل ربع سنة للعملات المختلفة وتحديث النماذج الخاصة بمخاطر أسعار العائد بالمحفظة البنكية وفقاً لذلك.

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
الركيزة الثالثة: (انضباط السوق)		
متطلبات الإفصاح المُعدلة في إطار الركيزة الثالثة		
• **فلسطين**	- كثرة الإفصاحات ودوريتها والتي تم تصميمها خصيصاً لمصارف نشطة عالمياً تتعامل بمنتجات وخدمات قد لا تنطبق على الواقع الفلسطيني.	- تم تبني مجموعة إفصاحات تضمن توفر معلومات ذات علاقة دون تحميل المصارف عبء أكبر عن إفصاحات لا تنطبق على أرض الواقع.
إطار السيولة		
إطار مخاطر السيولة		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- تم تبني مجموعة إفصاحات تضمن توفر معلومات ذات علاقة دون تحميل المصارف عبئ أكبر عن إفصاحات لا تنطبق على أرض الواقع.
نسبة تغطية السيولة		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- تم تبني مجموعة إفصاحات تضمن توفر معلومات ذات علاقة دون تحميل المصارف عبئ أكبر عن إفصاحات لا تنطبق على أرض الواقع.
• **المغرب**	- عدم إدراج السندات الصادرة من طرف البنوك ضمن قائمة الاصول السائلة عالية الجودة. - الحدود الجديدة المفروضة على الاصول السائلة عالية الجودة من الدرجة الثانية. - طريقة الاحتساب التي تتضمن خصم نصاب معينة من الأصول السائلة عالية الجودة من الدرجة الثانية.	- إدراج المصرف المركزي للسندات المغطاة (covered bonds) ضمن قائمة الاصول السائلة عالية الجودة. - سماح المصرف المركزي باتخاذ حصص وأسهم هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة كأصول سائلة عالية الجودة تحت شروط معينة. - توفير مناخ ملائم يمكن البنوك من دعم سيولتها لتلبية المتطلبات التي تزداد من سنة لأخرى فن نطاق مبدأ التدرج المعتمد ما بين 2015 و2019.
نسبة صافي التمويل المستقر		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- تم تبني مجموعة إفصاحات تضمن توفر معلومات ذات علاقة دون تحميل المصارف عبئ أكبر عن إفصاحات غير مطلوبة.

عناصر الإطار الرقابي	طبيعة التحديات القائمة	جهود البنك المركزي للتغلب عليها
مبادئ الإدارة الحصيفة لمخاطر السيولة (Management Principles for Sound Liquidity Risk and Supervision		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- تم تبني مجموعة إفصاحات تضمن توفر معلومات ذات علاقة دون تحميل المصارف عبئ أكبر عن إفصاحات غير مطلوبة.
• **مصر**	-	- تم تضمين تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بإدارة مخاطر السيولة المتطلبات النوعية لإدارة هذه المخاطر لتشمل مبادئ الإدارة الحصيفة لإدارة مخاطر السيولة .
مصفوفة السلطات الإشرافية لمخاطر السيولة Liquidity Monitoring Metrics		
• **فلسطين**	- لا يوجد تحديات بالخصوص.	- تم تبني مجموعة إفصاحات تضمن توفر معلومات ذات علاقة دون تحميل المصارف عبئ أكبر عن إفصاحات غير مطلوبة.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".

سادساً: المراجع

المراجع العربية

- مجلة الاقتصاد والمالية، (2015). "مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي"، المجلد رقم (1)، العدد رقم (1).
- صندوق النقد العربي (2020). " استبيان حول تطبيق مقررات بازل في الدول العربية".
- صندوق النقد العربي (2020). استبيان تقرير الاستقرار المالي.
- صندوق النقد العربي (2020)، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الثالث عشر".
- هبة عبد المنعم، (2018). " إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية".
- هبة عبد المنعم (2019). "الرقابة على المؤسسات المحلية ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، رقم 110.
- هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، عبد الكريم قندوز (2020). "تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3"، صندوق النقد العربي.

المراجع الإنجليزية

- BCBS, (2020). "Governors and Heads of Supervision announce deferral of Basel III implementation to increase operational capacity of banks and supervisors to respond to Covid-19", March. Available at: https://www.bis.org/press/p200327.htm.
- BCBS, (2001). "The Internal Ratings-Based Approach".
- BCBS, "Calculation of RWA for operational risk". Available at:
- SAMA, "Basel II.5", Available at: https://www.sama.gov.sa/en-US/Laws/Documents/Basel%202%205%20Ref%20BCS%2025478%20,.pdf.
- Song, I., & Oosthuizen, C. (2014). Islamic Banking Regulation and Supervision: Survey Results and Challenges. International Monetary Fund.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors